الفصل الرابع

الإطار الميداني للدراسة

دراسة حالة العراق

الإطار الميداني للدراسة

دراسة حالة العراق

تناولناها في الفصول السابقة من هذه الدراسة، الجانب النظري من الدراسة، حيث بحثنا في الفصل الأول ماهية الحكم الراشد، ثم تناولنا في الفصل الثاني النزاعات الداخلية، فيما خصصنا الفصل الثالث، لبيان أثر الحكم الراشد في معالجة النزاعات الداخلية، ونخصص الفصل الرابع من الدراسة للجانب الميداني، كون الدراسة تتضمن دراسة حالة جمهورية العراق، ويتطلب البحث العلمي الاهتمام بالجانب التطبيقي والميداني، وقد توجهنا لأخذ عينة من مجتمع الدراسة، ومن خلال طرح الأسئلة عليهم عن طريق الإستبانة لمعرفة الجانب الذي لا يمكن الحصول عليه من خلال المصادر، وبما يضمن الحصول النتائج التي تخدم البحث العلمي في المجال الانساني، مع مراعاة أفراد العينة وطبيعة المجتمع العراقي من خلال عدم اثارة القضايا والاسئلة التي تشعر الأفراد بالحساسية وعدم الارتياح، للوصول إلى الحقائق والنتائج السليمة.

وسوف نتناول منهجية البحث وإجراءات اعداد الإستبانة، ودرجة صدقيتها وثباتها، ثم نبدأ عرض محاور الإستبانة وفقراتها بالتفصيل، وعرض نتائجها بالتحليل والمناقشة.

خصائص البحث الميداني[1]:

١- يهتم بالظاهرة أو المشكلة في الواقع العملي ويدرسها كما هي

٢- يركز على الوضع الحاضر للمشكلة أثناء دراستها بصورة شامله وتفصيلية

٣- يعتمد أكثر من أسلوب في جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة، أو الاستبانة والمقابلة وغيرها، سعياً في الحصول على معلومات دقيقة وتفصيلية للظاهرة أو المشكلة المدروسة

٤- يتطلب القيام بعملية مسح لمجتمع الدراسة أو العينة لتجميع المعلومات والبيانات والحقائق عن جميع أفراد المجتمع ومن ثم تفسيرها بدقة للوصول إلى قواعد ومبادئ لتفسير القضية مجال الدراسة، وإيجاد توصيات لمعالجتها.

٥- يمكن أن يصل إلى تعميمات من الحقائق التي يتم تجميعها عن الظاهرة أو المشكلة.

---

(١) أحلام عبدالغني عبدالكريم، المشكلات التي تواجه الطلبة في الأبحاث الميدانية، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير، قسم التربية الإسلامية المقارنة، جامعة أم القرى، جدة، ١٤٣٢هـ، ص ١٣.

منهجية البحث وتصميم الإستبانة

لابد من تحديد منهجية البحث وإجراءاته كونها من المسائل البالغة الأهمية لتحديد المسار الذي نعمل عليه، حيث هنالك مجموعة من المناهج البحثية التي يتم الاعتماد عليها من قبل الباحثين عند تناول ظاهرة أو موضوع معين، وعلى ذلك الأساس يمكن بناء أداة الدراسة، وعليه تتوضح المنهجية التي نستند إليها وتتحدد الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة لجمع المعلومات التي تخدم هذا الغرض.

أولا: منهج البحث

ان المنهج هو الأسلوب الذي يستعين به الباحث في مجال الفروع المختلفة عند القيام بعملية جمع البينات وإكتساب المعرفة من الميدان، وأن مناهج البحث العلمي تعكس بصورة عامة المواقف المسبقة التي يتخذها الباحث بخصوص ظاهرة ما أو الظواهر محل الدراسة والإهتمام، ونتيجة لأهمية المنهج أو الأسلوب المتبع في الدراسة أياً كان نوعه ظهر علم مستقل يسمى بعلم المناهج يهدف من خلال عملية منظمة التوصل إلى الإجابة عن الأسئلة التي يتم طرحها[1].

ولكل ظاهرة أو مشكلة منهج معين أو أكثر يتوجب على الباحث إتباعه لتحقيق هدفه العلمي، وانطلاقا من ذلك قمنا بإستخدام المنهج الوصفي والتحليلي بما يتلائم مع طبيعة الدراسة والبيانات التي سعينا للحصول عليها، وبما يتيح لنا الإجابة على الأسئلة التي طرحناها، علماً أن هذا المنهج لا يقتصر على وصف المشكلة، فقط بل يتعدى إلى تحليل المشكلة قيد الدراسة، وتفسيرها والربط بين مدلولاتها بغية الوصول إلى فهم الواقع في كل ما يتعلق بموضوع البحث.

ثانيا: أداة للبحث:

تستوجب عملية جمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية عناية خاصة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة إعتمدنا على أداة إستمارة الإستبانة بوصفها أداة شائعة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة.

وتعرف الإستبانة على أنها أداة لجمع البيانات من أفراد أو جماعات كبيرة الحجم، وعن طريق اعداد استمارة تحتوي على عدد من الأسئلة ، أو العبارات، من أجل الحصول على معلومات

[1] د. علي عودة محمد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط١، دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص ص١٤،١٣.

كيفية أو كمية، يتم من خلالها معرفة جوانب يحددها الباحث[1]، ويطلب من المبحوثين الإجابة عنها بكل حرية.

وقد تم وضع مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع دراستنا بالتفاهم مع الأستاذ المشرف على هذه الأطروحة، مع مراعاة القواعد المنهجية والصياغة السلسة في لغة الإستبانة والتدرج بالأسئلة من السهلة وصعوداً إلى الأصعب، وقد تكونت الإستبانة من (٢٥) فقرة توزعت على ثلاثة محاور رئيسية بالإضافة الى البيانات الشخصية وعلى النحو الآتي:

البيانات الشخصية: وتضمنت (٧) فقرات، متعلقة بالبيانات العامة للمبحوثين.

المحور الأول: معايير ومؤشرات الحكم الراشد

المحور الثاني: أسباب تفاقم النزاعات الداخلية في العراق.

المحور الثالث: أثر تحقيق الحكم الراشد في معالجة النزاعات.

ولقد اعتمدنا على معيار ليكرت الخماسي في الإجابة على الفقرات التي تضمنتها الاستبانة، انظر الملحق رقم (١).

وان الثبات والصدق يعتبران من أهم الشروط المنهجية في تصميم أدوات البحث، إذ يشير الثبـات إلى الاتساق، والحصول على نفس النتائج عند ما توزع الاستبانة في المرة الثانية، كما يوضح الصدق أن يقيس البند، أو العبارة، أو السؤال بالفعل ما يفترض قياسه، ومثـل ذلـك الـساعة المفترض أن تقيس الوقت بصدق، وثبات باستمرار، ولكنها إذا حدث وأخطأت في الوقت تقول أنها غير صادقة، وإذا تباطأت في بعض الأحيان وأسرعت أخرى نقول أنها غير ثابتة[2].

ثالثا: صدق أداة الدراسة

المقصود من المصداقية كما عرفها كامبل وستانلي (١٩٦٣)، هو قدرة الأدوات المستخدمة في البحث على قياس المقصود من قياسه، وللتأكد من مصداقية الأدوات المستخدمة في البحث، فلابد أن تستوفي عدة شروط أو معايير، وأبسطها هو صدق المحكمين على اعتبار أن المحكم شخص مختص في هذا المجال، ويملك من الخلفية العلمية، والعملية ما تؤهله لأن يقيم الاسئلة الموضوعة في الاستبانة، والتأكد من أنها تقيس فعلا ما وضعت لقياسه، وبالتالي يمكن أن يشير الباحث في رسالته إلى انه قد استخدم صدق المحكمين كطريقة في تقدير صدق اداة الرسالة.

---

[1] د. زياد علي محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الإستبيان، ط٢، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، ٢٠١٠، ص١٦.

[2] المصدر نفسه، ص٩٢.

وصدق المحتوى الظاهري يؤكد مدى قياس الأداة للغرض الذي وضع من أجله، ظاهرياً عن طريق تخمين المحكمين ومدى موافقتهم لفقرات الإستبانة، من حيث مفرداتها وكيفية صياغتها، ومدى وضوحها، وموضوعية عملية الإختبار المناسبة للغرض الذي وضع من أجله[1].

ولمعرفة صدق الاستبانة قبل توزيعه، يعتمد على طريقة استطلاع آراء المحكمين الخبراء والتي هي من أكثر طرق الصدق شيوعاً، وسهولة، وأشهرها استخداماً لدى الباحثين، وصدق المحكمين هو أن يختار الباحث عدداً من المحكمين المتخصصين في مجال الظـاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة[2].

وللتحقق من صدق الاستبانة تم عرض صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين، من جامعات مختلفة من السودان، وكوردستان العراق من جامعات (دهوك، وصلاح الدين، والسليمانية، ونوروز)، وهم ذوي خبرة في مجال الدراسة، من بين متخصصين في دراسات السلام وحل النزاعات، وأساتذة للعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وكما موضح في الجدول رقم (١) أدناه، وذلك لقراءة فقرات أداة الدراسة، وإبداء ملاحظاتهم عليها من حيث:

١- مدى مناسبة الفقرات لما وضعت له
٢- دقة الصياغة اللغوية للفقرات
٣- سهولة العبارات المصاغة وفهمها
٤- مدى انتماء الفقرات لمجالاتها
٥- حذف غير المناسب من الفقرات
٦- اقتراح مجالات أو فقرات مناسبة
٧- أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة

وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين وتوجيهاتهم، من حيث حذف بعض الفقرات المكررة، وتعديل صياغة بعض الفقرات، أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (٢٥) فقرة، والملحق رقم (١) يبين شكل الاستبانة بصورتها النهائية الموزعة على العينة.

[1] د. رحيم يونس كرو العزاوي، القياس والتقويم في العلوم التربوية، دار دجلة، الأردن، ٢٠١٣، ص ص٩٣،٩٤.
[2] د. زياد علي محمود الجرجاوي، المصدر السابق، ص١٠٧.

الجدول (١)

الخبراء المحكمين بخصوص صدق الفقرات في أسئلة الإستبانة

ت	الخبراء المحكمين	الفقرات الصالحة	الفقرات غير الصالحة أو التي تحتاج إلى تعديل
١	أ.د. سليمان يحيى محمد/ مركز دراسات وثقافة السلام/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ الخرطوم	٢٥	٠
٢	أ.م.د. عاطف آدم محمد عجيب/ مركز دراسات وثقافة السلام/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ الخرطوم	٢٤	١
٣	أ.م.د. ريبوار كريم محمود/ جامعة السليمانية	٢٣	٢
٤	د. ناظم يونس عثمان/ قسم السياسة/ كلية العلوم الإنسانية/ جامعة دهوك	٢٢	٣
٥	أ.د صابر عبدالله سعيد/ قسم علم الاجتماع/ كلية التربية الأساسية/ جامعة دهوك	١٩	٦
٦	د. جوتيار محمد / رئيس قسم دراسات السلام وحقوق الانسان/ كلية العلوم الإنسانية/ جامعة دهوك	٢٢	٣
٧	د. إبراهيم علي كرو/ رئيس قسم العلاقات الدولية/ كلية القانون والسياسية/ جامعة نوروز.	٢١	٤
٨	د.أ مين فرج شريف/قسم العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين/ أربيل	٢٤	١
	المجموع	١٨٠	٢٠

- مجموع العبارات
- كل استمارة = ٢٥ فقرة
- عدد الخبراء = ٨

- مجموع الفقرات × عدد الخبراء والمحكمين = المجموع الكلي للفقرات
  ٢٥× ٨ = ٢٠٠
- عدد الأسئلة الصالحة = ١٨٠
- عدد الأسئلة غير الصالحة أو التي تحتاج إلى تعديل = ٢٠
- صدق الأداة = ١٨٠÷ ٢٠٠× ١٠٠ = ٩٠

ويتضح مما تقدم أن نسبة المصداقية تساوي ٩٠% وهذا يدل على معقولية الاستبانة لتحديد صدق الأداة، وعليه فإن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية بعد أخذ رأي المحكمين والخبراء.

رابعا: معامل الثبات (Reliability Coefficient)

يعرف كارمينز و زيلر (١٩٩١) الثبات على مقياس الدقة، بأنها قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات، في نفس الظروف، والثبات في اغلب حالاته هو معامل ارتباط، ويقصد به مدى ارتباط قراءات نتائج القياس المتكررة، والثبات يعتمد على الاتساق الداخلي والذي يعني أن الأسئلة تصب جميعها في غرض عام يراد قياسه، وهناك عدد من الطرق الإحصائية لقياس الثبات، ومن اكثرها شيوعا والتي يمكن من خلالها قياس الثبات، هي طريقة **الفا كرونباخ (Cronbach's alpha)**، والتي تعتمد على الاتساق الداخلي، وتعطي فكرة عن اتساق الاسئلة مع بعضها البعض، ومع كل الاسئلة بصفة عامة، كما أن هناك طريقة تجزئة الاختبار إلى نصفين(Split half method)، وتعتبر طريقة كرونباخ هي الأكثر استخداماً إذا ما قورنت بالتجزئة إلى نصفين، نظراً لأن طريقة كرونباخ تعتمد على التجزئة أكثر من جزء، وبشكل متكرر، وقياس الارتباطات بين تلك الأجزاء، بدلا من قياس الارتباط بين نصفين فقط، وبشكل عام فإن الحكم على الثبات يعتمد على مقدار معامل الارتباط الناتج من التحليل الاحصائي.

وقد تم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معامل الثبات الفا كرونباخ، ومن خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وما يطلق عليه اختصارا (SPSS)، وكانت النتيجة كما هو أدناه:-

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

_

(R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E ((A L P H A

_

Reliability Coefficients

N of Cases = 350.0 N of Items = 18

Alpha = .7108

ونلاحظ من النتائج اعلاه أن قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ Alpha يساوي 0.7108 وهو معامل ثبات مقبول، مما يدل على مصداقية الدارسة التي تساوي ٧١% حسب قيمة الفا كرونباخ أعلاه، مما يدل على معقولية الاستبانة، ومصداقية المعلومات، حيث ان معامل الفا أكبر من ٦٠% (وهو الحد الأدنى للمصداقية).

خامسا: تطبيق أداة الدراسة

إن إجراء أية دراسة ميدانية يحتم على الباحث بيان النطاق الجغرافي، والبشري، والزمني، داخل المجتمع الذي تجري في حدوده هذه الدراسة، وذلك لتحديد عينة (مجتمع) الدراسة، والتي تتضمن ثلاث مجالات:

١- **المجال البشري:** يقصد بالمجال البشري الأفراد أو الجماعات التي تدخل ضمن عينة الدراسة أو التي تجرى عليهم الدراسة، وتتكون دراستنا في المجال البشري من مجموعة من سكان دولة العراق الاتحادي، وتم أخذ عينة بلغ عددهم (٣٥٠) شخص، وقع الإختيار عليهم بطريقة عشوائية، وقد تم اعداد (٣٨٠) استبانة، ولكن(٣٠) منها لم تحتسب، لعدم ارجاع (٢٣) استمارة وبخاصة من محافظة بغداد مع استبعاد (٧) استمارة كونها لم تجب على كل فقرات الاستبانة.

٢- **المجال المكاني:** وهي المساحة أو المنطقة المشمولة بإجراء الدراسة، وتم تحديد دولة العراق الاتحادي مجالاً مكانياً لدراستنا.

٣- **المجال الزمني:** وهي الفترة التي تستغرقها إجراء الدراسة، بدءاً بتقويم الاستمارة، وتوزيعها، وجمع المعلومات، وتبويبها، وصولاً إلى النتائج وتحليلها والتعقيب عليها، وقد امتد المجال الزمني لهذه الدراسة من (١/١١/ ٢٠١٧) إلى (١٥ /١٢ / ٢٠١٧).

سادسا: تحديد مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع مفردات أو وحدات الدراسة أي جميع الأفراد أو الأشخاص الذين يشكلون موضوع مشكلة الدراسة، فهو يشمل جميع العناصر التي ترتبط بمشكلة الدراسة التي يحاول الباحث الوصول من خلالها إلى نتائج الدراسة، وقد يكون مجتمع الدراسة محدوداً أو غير محدود[1]، وقد شمل مجتمع الدراسة في هذه الاطروحة المواطنين الذين يعيشون تحت سلطة الدولة في العراق من بعد عام ٢٠٠٣، بعد اسقاط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد وعد الاحتلال الأمريكي بتغيير الحكم في العراق الى حكم ديمقراطي يستند على مبادئ تضمن الحكم الجيد، ويشارك فيه جميع فئات الشعب دون تهميش أو اقصاء.

[1] د. علي عودة محمد، المصدر السابق، ص٤٧.

سابعا: وصف عينة الدراسة:

إن عينة الدراسة تشير إلى ذلك الجزء من مجتمع الدراسة الذي يقع عليه الاختيار ومن خلال طريقة معينة حسب نوع الدراسة وطبيعة مجتمع الدراسة، إذ أن العينة هي جزء من مجتمع الدراسة من حيث النوع والكم ويتم الاعتماد على نتائج العينة من قبل الباحث وتعمم على المجتمع الأصلي الذي تمت فيه الدراسة[1].

وهنالك عدة أنواع من العينات تستخدم لإجراء البحث العلمي، وقد أختار الباحث الاعتماد على العينة العشوائية، التي هي النموذج المختار من السكان الذين يتم اختيارهم بطريقة غير عمدية، وغالباً ما تكون ممثلة لمجتمع البحث، وتعكس الحقائق، والمعطيات، ويمكن القول بأن الصدفة تعلب دوراً مهماً في اختيار الأفراد المستطلعة آرائهم[2].

ولصعوبة اختيار عينة البحث من جميع المحافظات العراقية، فقد رأى الباحث وبعد استشارة الأستاذ المشرف على البحث، ومجموعة من الأساتذة المتخصصين، فقد التجأ الباحث لاختيار ثلاثة محافظات تعبر عن مكونات الشعب العراقي الرئيسية (العرب الشيعة، والعرب السنة، والكورد)، ولخطورة الوضع الأمني للباحث وصعوبة تواجده في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية في محافظات الجنوب، فقد اختار الباحث محافظة بغداد العاصمة، مع الحرص على توزيع الاستبانة في المناطق السكنية من العرب لشيعة، وتم اختيار محافظة نينوى (الموصل)، كعينة للبحث في المناطق ذات الأغلبية السنية، ومحافظة أربيل التي تضم العينة من الكورد، وقد حرص الباحث على اختيار مجموعة من أفراد العينة وان كانت عشوائية بحيث يشمل المكون المسيحي والمكون الأيزيدي.

وقد حصلنا على البيانات التي تخدم هذه الدراسة من الأفراد من مختلف الفئات العمرية بصورة عشوائية شرط أن تتجاوز أعمارهم الثمانية عشرة عاما، ومن الذكور والاناث، ومن الذين يسكنون مركز المحافظة والاقضية والنواحي، وكذلك من الساكنين في مخيمات النازحين من محافظة نينوى.

---

[1] د. معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الإجتماعي، ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣، ص١١٨.

[2] - د. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الإجتماع (الإشكاليات، التقنيات، المقاربات)، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥٧.

ثامنا: الوسائل الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على الوسائل الإحصائية المناسبة للوصول لغرض هذه الدراسة، إذ استعان الباحث ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والذي يسمى اختصاراً بـ (SPSS)، ومن خلاله حولنا المعلومات التي كانت بين يدينا جراء تطبيق الإستبانة على أفراد العينة العشوائية إلى رموز (أرقام) وقمنا بتحليلها وفقاً للوسائل الإحصائية التالية:

١- التكرارات (Frequency)

٢- النسبة المئوية (Percentages)

تاسعا: خطوات الدراسة

١- الاطلاع على المصادر المختلفة لإعداد الإطار النظري من الدراسة من خلال دراسة كتب، وقواميس، وأطاريح الدكتوراه، ورسائل الماجستير، والدوريات، والتقارير، ومواقع الانترنت المختلفة.

٢- تلخيص بعض الدراسات السابقة، مع تحديد ما يمكن الاستفادة منها في اعداد هذه الدراسة.

٣- تكوين تصور أولي حول أداة الدراسة (الاستبانة) وماهيتها، وأبعادها، بناء على معطيات ونتائج الإطار النظري.

٤- إعداد أداة الدراسة وتعديلها بما ينسجم مع أهداف الدراسة، وبما يساعد في مناقشة فرضيات البحث، بالمشاورة مع الأستاذ المشرف على الدراسة، وتحكيمها من قبل لجنة المحكمين.

٥- تحديد مجتمع الدراسة، والتعرف على خصائصه، وتحديد عينة عشوائية منها.

٦- جمع استمارات الاستبانة، وادخالها في الحاسب الالي من خلال برنامج SPSS وتنظيم البيانات، وتجهيزها، وتحليلها.

٧- تنظيم النتائج التي توصلت الدراسة اليها.

٨- وضع الاقتراحات والتوصيات بشأن النتائج.

عاشرا: تحليل نتائج البيانات ومناقشتها

قام الباحث بتحليل البيانات والمعطيات التي حصل عليها من إجابات أفراد العينة على الأسئلة والفقرات الموجودة في إستمارة الإستبانة، ولغرض معرفة الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، والفقرات الخاصة بمحاور الدراسة، فقد تم تقسيم هذه البيانات إلى قسمين، ضم القسم الأول على

البيانات الشخصية للمبحوثين، وشمل القسم الثاني: البيانات المتعلقة بالدراسة والذي تضمن ثلاث محاور هي:

١- معايير ومؤشرات الحكم الراشد في العراق.

٢- أسباب تفاقم النزاعات الداخلية في العراق.

٣- أثر تحقيق الحكم الراشد في معالجة النزاعات الداخلية.

القسم الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة

ويشمل هذا المحور السمات والخصائص التي تتسم بها عينة الدراسة، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة حسب الخصائص التي يتميز بها، وعلى النحو الآتي:

١- **متغير المحافظة:** ظهر أن أكثرية أفراد العينة البالغة عددهم (٣٣٠) شخصاً من محافظة بغداد، وبنسبة بلغت (٤٢,٨٦%)، وجاءت بعد ذلك محافظة نينوى بنسبة (٣١,٤٣%)، ثم جاءت محافظة أربيل بنسبة (٢٥,٧١%)، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٢) أدناه.

الجدول (٢)

متغير المحافظة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
بغداد	١٥٠	%٤٢,٨٦
نينوى	١١٠	%٣١,٤٣
أربيل	٩٠	%٢٥,٧١
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

المخطط البياني (١)

متغير المحافظة

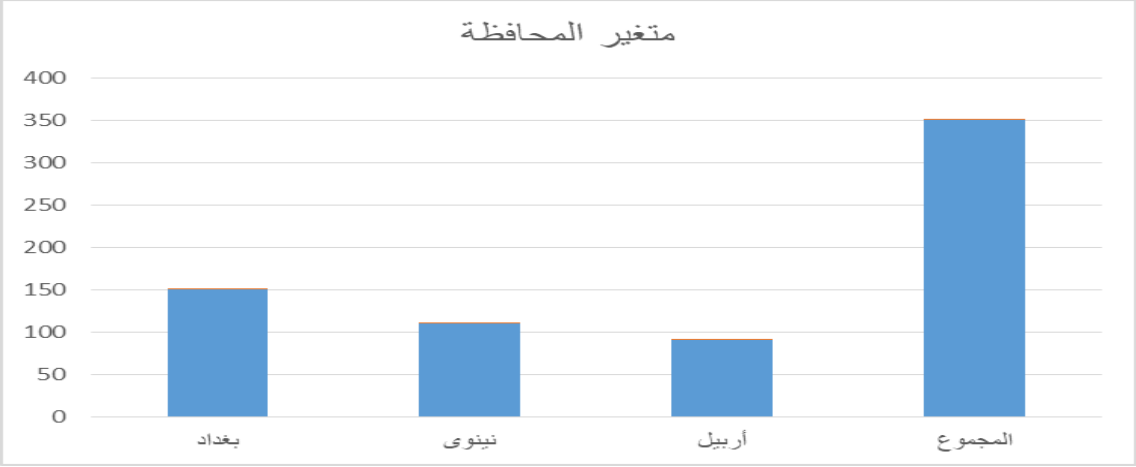

٢- **متغير الجنس:** وهو توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وقد تبين من خلال تحليل البيانات أن نسبة الذكور بلغت (٧٥,٧١%) من حجم العينة، في حين بلغت نسبة الإناث (٢٤,٢٩%)، وعلى الرغم من أن العينة كانت عشوائية إلا أن هذه النسبة جاءت مقاربة جداً لنسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب العراقي حيث أن نسبة المرأة يجب أن لا تقل عن ٢٥%، وتتضح هذه النسب من خلال الجدول رقم (٣) أدناه.

الجدول (٣)

متغير الجنس

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٢٦٥	%٧٥,٧١
انثى	٨٥	%٢٤,٢٩
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

المخطط البياني (٢)

متغير الجنس

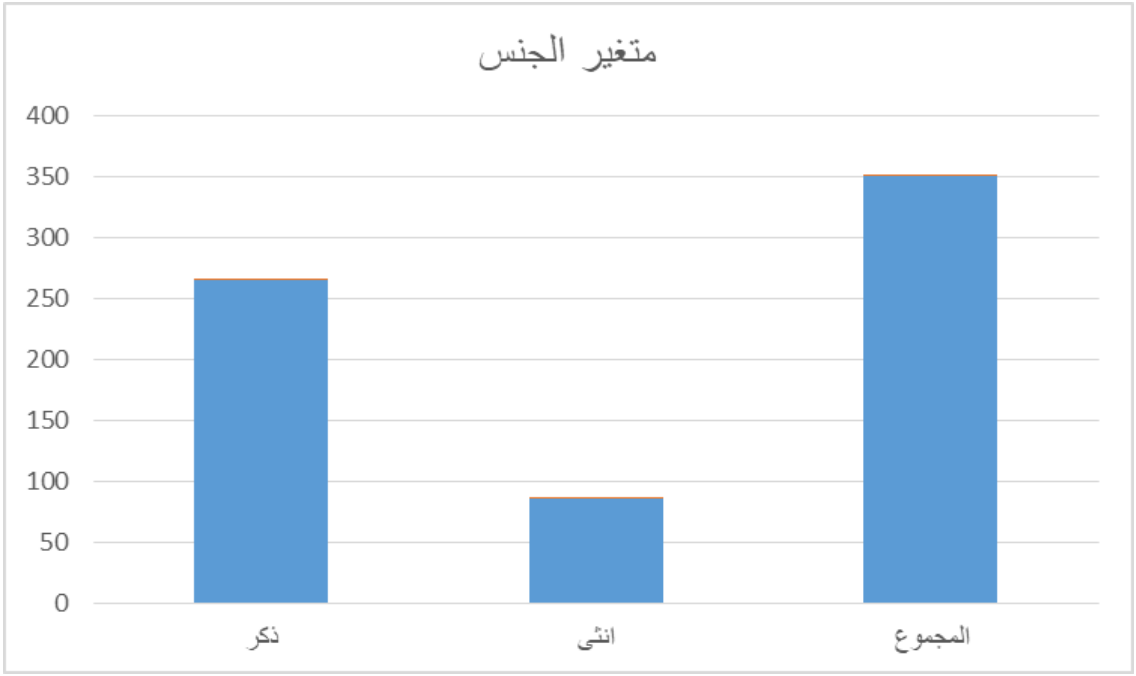

٣- **متغير الديانة:** وهو تقسيم أفراد العينة حسب انتماءاتهم الدينية، إذ من المعروف أن دولة العراق تتميز بالتعددية الدينية والمذهبية، ولكننا تجنبنا تضمين الأسئلة مغير المذهب، وذلك لحساسية الموضوع لدى الشعب العراقي، ولعدم اثارة الفتنة الطائفية، ومان متوقع من قبل الباحث، أنه لو تضمنت الاستمارة متغير المذهب، لعزف الكثير من افراد العينة عن ملء الاستمارة، ولكننا حرصنا أن توزع استمارة الاستبانة على المحافظات التي تضم أكثرية المذهبية، فالعينة المختارة من محافظة نينوى يمكن اعتبارها عينة العرب السنة، وكذلك محافظة بغداد، تم اختيار العينة من العرب الشيعة.

وتبين من تحليل نتائج العينة أن غالبية الأفراد المبحوثين هم من المسلمين وبلغت نسبتهم (٨٨,٨٦%)، وبلغت نسبة المسيحيين (٥,٧١%) من أفراد العينة، في حين كانت نسبة أتباع الديانة الأيزيدية من أفراد العينة (٤,٢٩%)، وتضمنت العينة أتباع الديانات الأخرى بنسبة (١,١٤%)، حيث أن في العراق الصابئة المندائيين، والزرادشتية، والكاكئية، وغيرها من الديانات، كما مبين في الجدول رقم (٤) أدناه.

الجدول (٤)

متغير الديانة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
مسلم	٣١١	%٨٨,٨٦
مسيحي	٢٠	%٥,٧١
أيزيدي	١٥	%٤,٢٩
أخرى	٤	%١,١٤

المخطط البياني (٣)

متغير الديانة

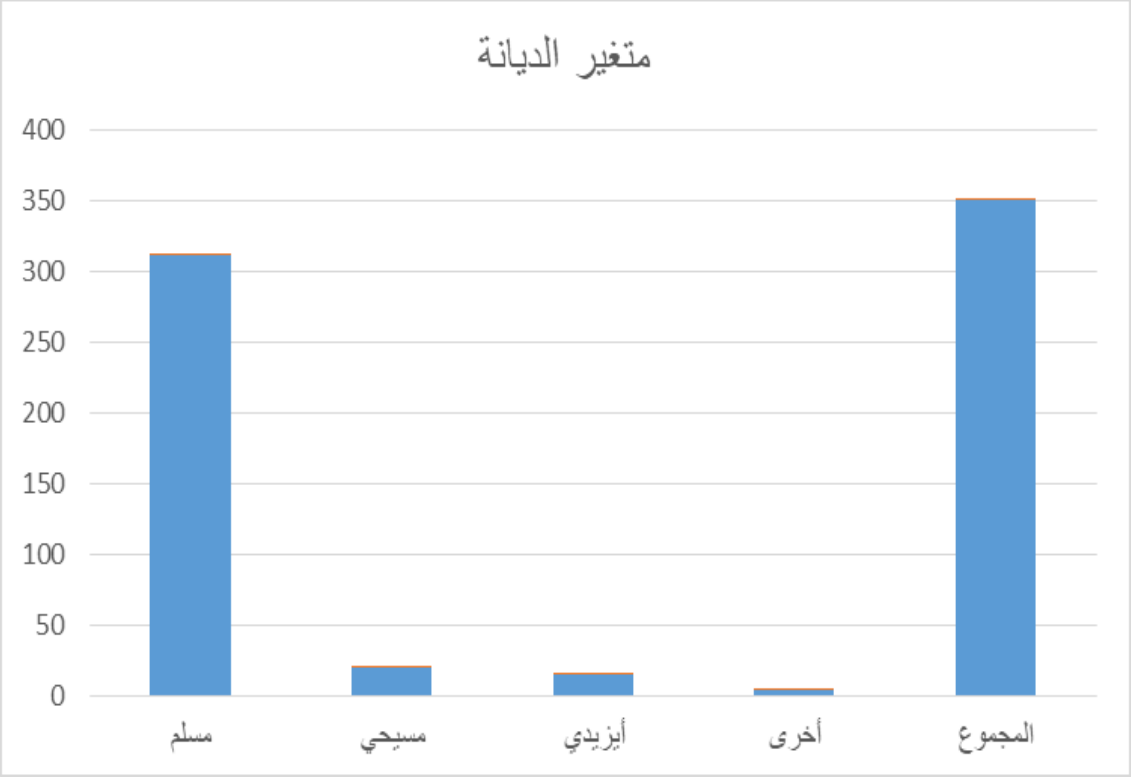

٤- **متغير الوظيفة:** أن الوظيفة لها دور كبير في رؤى وأفكار وقناعة الانسان ومدى ثقته وقناعته بفعالية وكفاءة الحكومة، ولقد أظهرت عينة الدراسة مستويات مختلفة ولكن متقاربة الى حد كبير بين الموظفين في الوظيفة العامة الذين بلغت نسبتهم (٣٢,٢٩%)، في حين أن الطلبة بلغت نسبتهم ضمن عينة البحث (٢٤,٢٩%)، والعاملين في مجالات القطاع الخاص أو ممن يمارسون أعمالا حرة بلغت نسبتهم ضمن عينة الدراسة (٢٦,٥٧%).

وقد أظهرت النتائج ان هنالك نسبة تبلغ (١٦,٨٦%)، ممن لا يمارسون أعمالا سواء وظيفية (حكومية)، أو من الاعمال الحرة، وهذه قد تظهر نسبة من العاطلين عن العمل أو الذين لم يتوفر لهم فرص العمل، مع أن الكثير منهم يمتلك مؤهلات دراسية وكما أظهرت النتائج ضمن متغير المستوى التعليمي الجدول رقم (٦)، وهذه لم تكن ضمن تخطيط الباحث لكشف مستوى البطالة مثلا، وانما العينة العشوائية أظهرت نسبة كبيرة من المبحوثين ممن لم تتوفر لهم فرص العمل وكما يظهر في الجدول رقم (٥).

الجدول (٥)

متغير الوظيفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
طالب	٨٥	%٢٤,٢٩
موظف	١١٣	%٣٢,٢٩
أعمال حرة	٩٣	%٢٦,٥٧
أخرى	٥٩	%١٦,٨٦

المخطط البياني (٤)

متغير الوظيفة

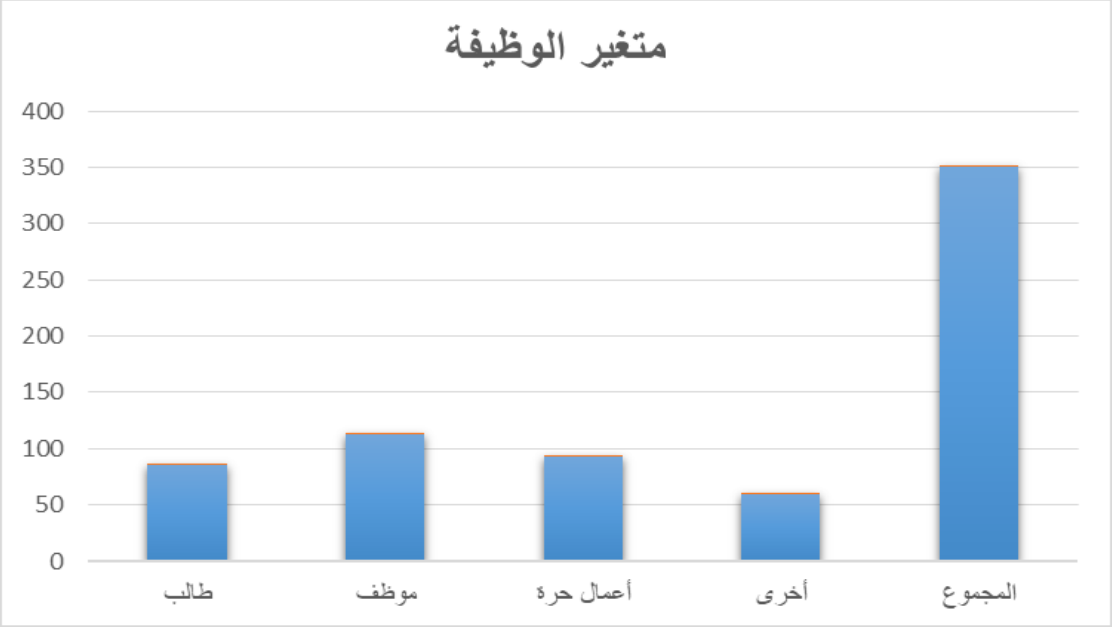

٥- **متغير المستوى التعليمي:** إن المستوى التعليمي لأفراد العينة له أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع دراستنا، كونه من المواضيع التي تحتاج إلى مستوى معين من الوعي بسبب طبيعة الدراسة، التي تدخل في صميم القضايا المتعلقة بالحكم والعملية السياسية، وكانت النسبة الأعلى من أفراد العينة من حملة شهادة البكالوريوس حيث وصلت الى (٥٢,٠٠%)، وتلت هذه النسبة خريجي الدراسة الثانوية بـ (١٩,٤٣%)، وبلغت نسبة

حملة شهادة الدبلوم والتي هي أدنى درجة من الشهادة الجامعية في العراق (١٤,٥٧%)، في حين بلغت نسبة حملة الشهادات الجامعية العليا من الماجستير والدكتوراه (١٤,٥٧%) من أفراد العينة، وقد جاءت نسبة الشهادات الابتدائية في هذه العينة (٦,٥٧%)، كما هو مبين في الجدول رقم (٦) أدناه.

الجدول (٦)

متغير المستوى التعليمي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
الابتدائية	٢٣	%٦,٥٧
الثانوية	٦٨	%١٩,٤٣
الدبلوم	٢٦	%٧,٤٣
البكالوريوس	١٨٢	%٥٢,٠٠
دراسات عليا	٥١	%١٤,٥٧
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

المخطط البياني (٥)

متغير المستوى التعليمي

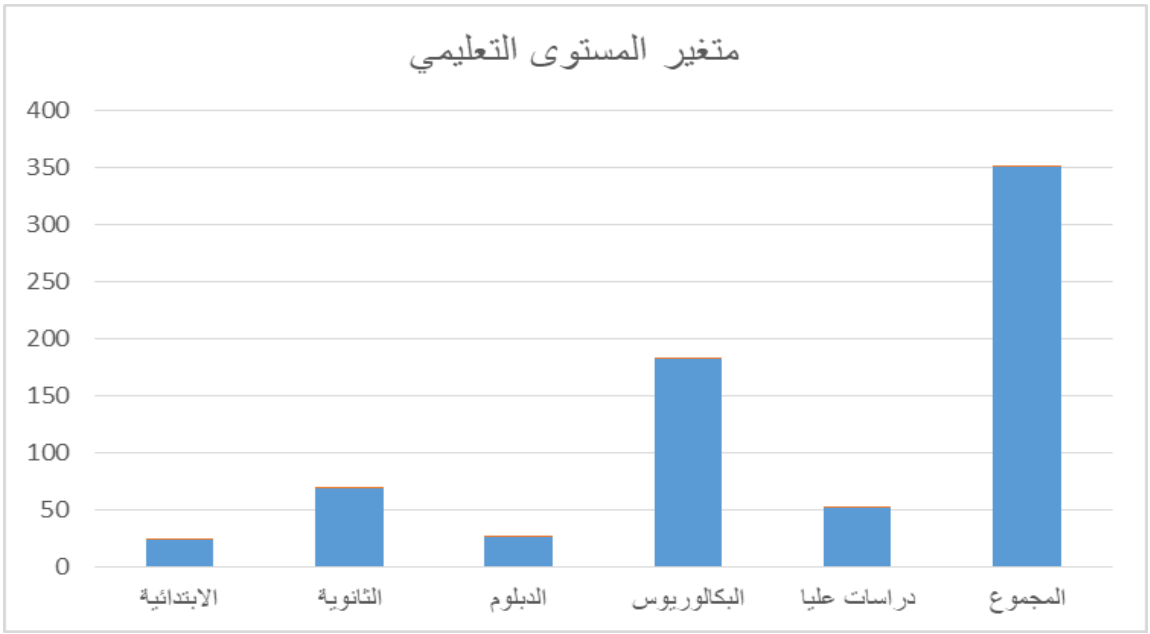

وتعتبر هذه النسب متوافقة مع الواقع التعليمي في العراق نتيجة الزيادة الملحوظة في عدد الجامعات سواء الحكومية منها أو الأهلية.

٦- **متغير موقع السكن الحالي:** إن تفكير الفرد قد يتغير وفقاً لموقع سكنه، أو بيئته التي يعيش فيها، وبالتأكيد تكون نظرة الفرد الذي يعيش في المخيمات مثلا سلبية على الواقع بشكل عام، لما شعر به من ظلم واجحاف من قبل العصابات الإرهابية، وكذلك من عدم توفير الخدمات اللازمة لهم من قبل الحكومة، وعدم تهيئة الأجواء له للعودة الى منطقة سكنه الذي هجر منه قسريا، وقد بلغت نسبتهم (١٦,٢٩%) صمن أفراد العينة كما يبنه الجدول رقم (٧)، وجاءت نسبة السكان الذين يعيشون في مركز المحافظات (٥٠,٢٩%) من أفراد العينة، في حين كانت نسبة سكان الأقضية والنواحي (٣٣,٤٣%) من أفراد العينة، الذين عادة ما يحصلون على الخدمات بنسبة أقل مما هو عليه الحال في مركز المحافظة.

الجدول (٧)

متغير موقع السكن

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
مركز المحافظة	١٧٦	%٥٠,٢٩
قضاء أو ناحية	١١٧	%٣٣,٤٣
مخيم	٥٧	%١٦,٢٩
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

المخطط البياني (٦)

متغير السكن الحالي

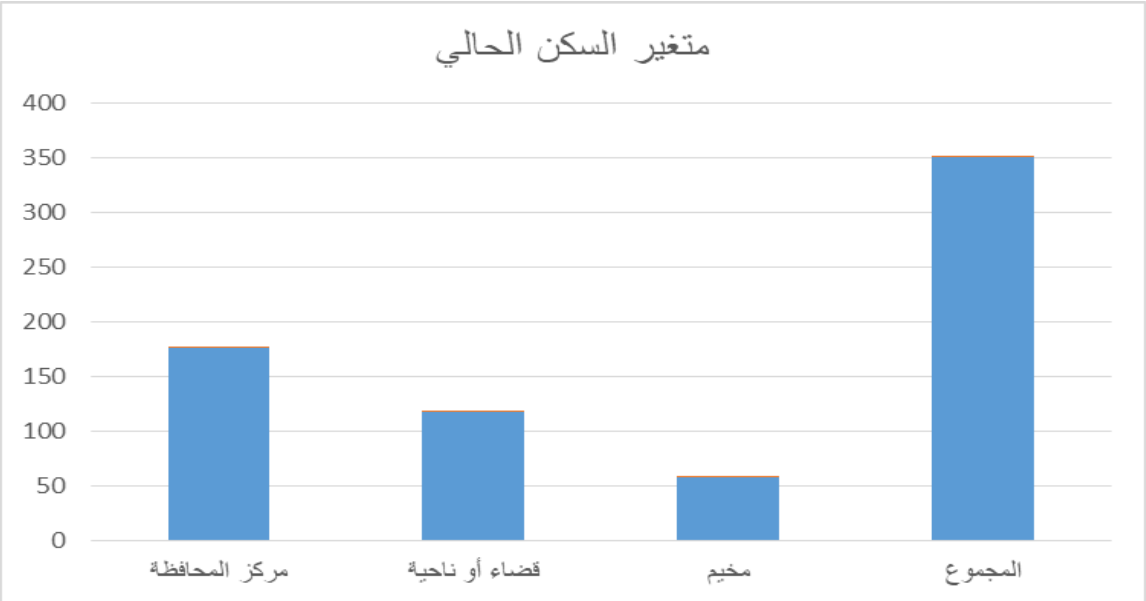

٧- **متغير العمر:** للعمر تأثير مهم على فهم أي موضوع، حيث يكسب العمر الإنسان مزيداً من الخبرة ويعرضه لكثير من المواقف، وهذا ما يجعل من الفرد قادراً على إبداء الرأي استنادا لخبراته ومواقفه في الحياة بصورة عامة.

وبعد ظهور نتائج الاستبانة، وعمل التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمتغير العمر لهذه الدراسة، جاءت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨-٣٥) سنة (٣٨,٥٧%)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين (٣٦-٥٠) سنة (٤٣,٧١%)، أما الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم عن ٥١ من العمر فما فوق فقد بلغت نسبتهم (١٧,٧١%)، وكما هو مبين في الجدول رقم (٨) أدناه.

الجدول (٨)

متغير العمر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
١٨-٣٥	١٣٥	%٣٨,٥٧
٣٦-٥٠	١٥٣	%٤٣,٧١
٥١ فما فوق	٦٢	%١٧,٧١
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

المخطط البياني (٧)

متغير العمر

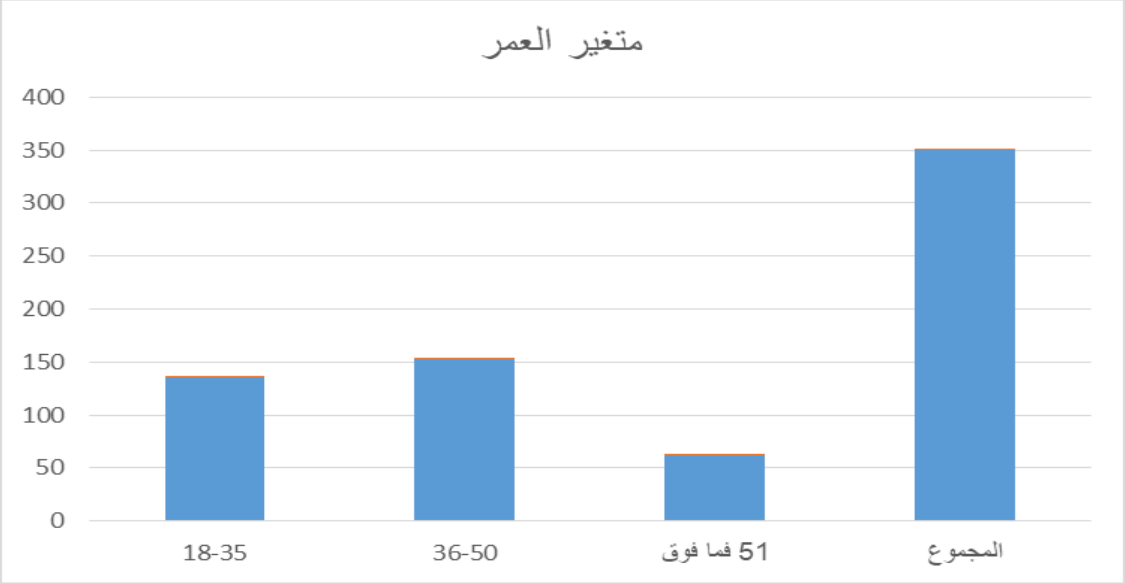

القسم الثاني: محاور الدراسة الميدانية

لقد تضمنت استمارة الاستبانة ثلاثة محاور رئيسية، حاولنا من خلالها جمع البيانات من المبحوثين من خلال وجهة نظرهم، حول أهم القضايا المتعلقة بموضوع البحث، بحيث تعطي لنا نتائج تتعلق بفرضيات البحث الرئيسية، وسوف نقف عند كل فقرة من فقرات الاستبانة في محاورها الثلاثة ونناقش النتائج ونحللها.

المحور الأول: - معايير ومؤشرات الحكم الراشد في العراق.

من خلال الفصل الأول النظري من هذه الاطروحة، ثبت لنا أن الحكم الراشد لديه عدة معايير ومؤشرات من خلالها نستطيع نكتشف الى أي مدى الحكم في العراق يتصف بالرشادة، وان لم نستطع الحصول على البيانات الرقمية والتقارير من السلطات الرسمية، ولكن بمراجعة تلك المعايير الدولية، وبيان مدى الالتزام بها من قبل دولة العراق، نستطيع أن بلور رؤية حول طبيعة الحكم في العراق من حيث الاتصاف بالرشادة، ومن خلال الاستبانة، وفقراتها في المحور الأول والتي حاولنا من خلالها أن نغطي أهم المعايير الدولية للحكم الراشد، فان تحليل توجهات المبحوثين سوف يقرب لنا صورة الحكم في العراق ومدى تطبيق معايير الحكم الراشد، وان كانت المحاور التالية أيضا تظهر لنا بعض من هذه المعايير والتي سوف نناقشها اثناء تحليل فقراتها.

١- تطبق أحكام القانون على جميع المواطنين دون تمييز.

ان حكم القانون أو سيادة القانون من أهم معايير الحكم الراشد، ودون تطبيق أحكام القانون على المواطنين بسواسية وبدون تمييز، سوف يكون الحكم سيئا أو فيه ضعف كبير، ومع أن سيادة القانون يتضمن عدة فقرات من بينها نزاهة وعدالة السلطات القضائية واصلاحها، وإصلاح أجهزة الشرطة، وجاهزيتها لحماية أمن الموطنين، وما يتعلق بإصلاح السجون وغيرها، ولكننا هنا ركزنا على تطبيق احكام القانون على المواطنين ومدى تطبيقها دون تمييز.

وأظهرت لنا عينة المبحوثين كما يظهره الجدول رقم (٩)، بأن أكثر من (٥١%) من العينة تتفق بأن احكام القانون تطبق على جميع المواطنين بدون تمييز، وأن (٤٢%) من العينة لا تتفق مع هذا القول، وان هناك نسبة (٦,٥٧%) يقفون على الحياد، دون ابداء الموافقة أو الرفض، وكما يظهر في الجدول رقم (٩)، وهنا لا بد لنا أن نشير الى ان الأجهزة القضائية في العراق وعلى المستوى الجماهيري، قد تكون من أكثر مؤسسات الدولة حيادية في تنفيذها للقانون، وهو ما اثبته اراء هذه العينة من الدراسة، مع أن هنالك مشاكل على مستوى الدولة والمؤسسات السيادية من حيث انحياز القضاء للسلطة التنفيذية وكما مر علينا في الجانب النظري من الدراسة في الفصل الثالث ضمن التحديات التي تواجه الحكم الراشد في العراق.

الجدول (٩)

تطبق أحكام القانون على جميع المواطنين دون تمييز

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٨٢	%٢٣,٤٣
أوافق	٩٨	%٢٨,٠٠
لا أوافق	٧٩	%٢٢,٥٧
لا أوافق بشدة	٦٨	%١٩,٤٣
لا أدري	٢٣	%٦,٥٧
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (٨)

تطبق أحكام القانون على جميع المواطنين دون تمييز

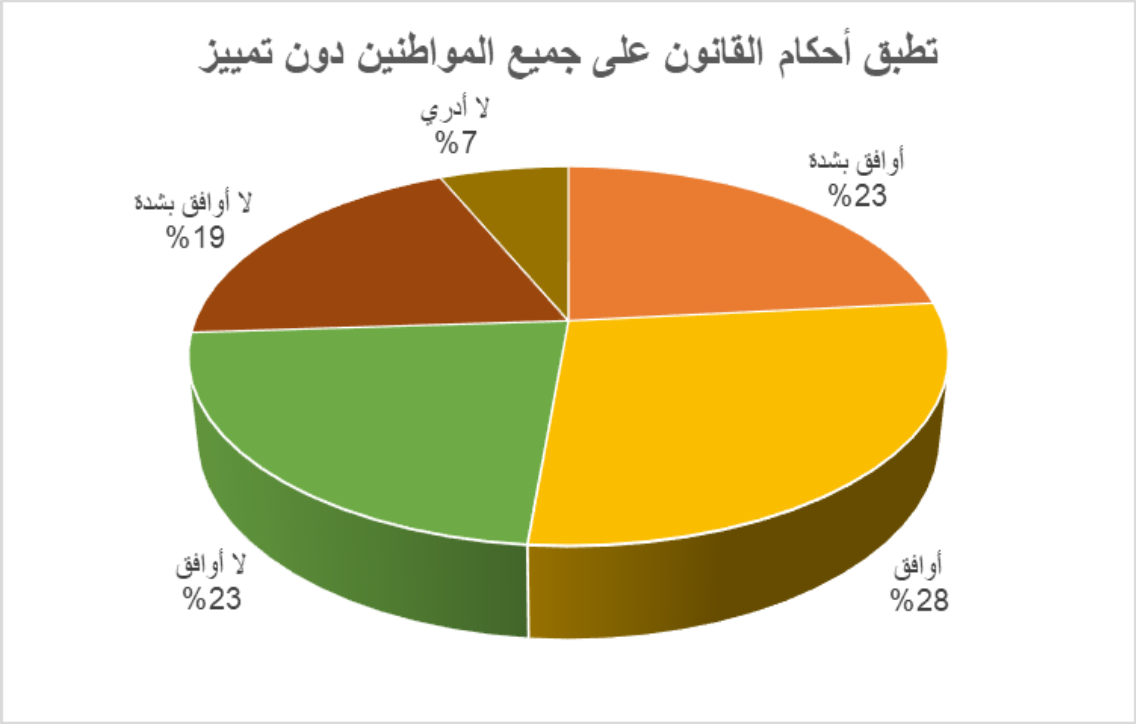

٢- أطراف وشرائح عديدة تشعر بانها مهمشة في المشاركة بالسلطة.

تتضمن معايير الحكم الراشد وحسب المعايير الدولية، عملية المشاركة في النشاطات الانتخابية والاستفتاء في القضايا التي تتحكم في حياتهم سواء باختيار ممثلين عنهم في المؤسسات التشريعية، أو المؤسسات الانتخابية الأخرى، وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات الصادرة وعلى المستويات المتعددة، وهذه المشاركة تشمل كل الشرائح بدون استثناء، وكون العراق بلد متعدد الأعراق والقوميات والأديان والمذاهب، من جهة ووجود شريحة كبيرة من الشباب في المجتمع، وكذلك المرأة، بالإضافة الى كافة الشرائح الاجتماعية الأخرى.

وفي هذه الفقرة اخذنا رأي العينة في مدى إحساس الأطراف والشرائح بمشاركتهم في السلطة وقراراتها، وقد أظهرت النتائج بأن (٥٨%) من العينة يرون أن الشعور بالتهميش وعدم المشاركة موجودة داخل شرائح الشعب والأطراف العراقية، وقد كانت النسبة الأكبر من محافظتي نينوى، وأربيل يعتقدون ذلك، كون العرب السنة والكورد هم الذين يشعرون أكثر بهذا التهميش، أما العينة من بغداد فكان غالبيتهم غير موافقين على هذه الفقرة، لذا فان نسبة (٣٦%) من المبحوثين

يرفضون هذه الفكرة وقد ظهر بشدة من خلال نسبة الغير موافقين بشدة والذين بلغ نسبتهم (٢٤%)، وأن (٥,٨٥%) من المبحوثين وقفوا على الحياد، وهذا ما يبينه الجدول رقم (١٠).

الجدول (١٠)

أطراف وشرائح عديدة تشعر بانها مهمشة في المشاركة بالسلطة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	١٣٢	%٣٦,٧٧
أوافق	٧٦	%٢١,١٧
لا أوافق	٤٣	%١١,٩٨
لا أوافق بشدة	٨٧	%٢٤,٢٣
لا أدري	٢١	%٥,٨٥
المجموع	٣٥٩	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (٩)

أطراف وشرائح عديدة تشعر بانها مهمشة في المشاركة بالسلطة

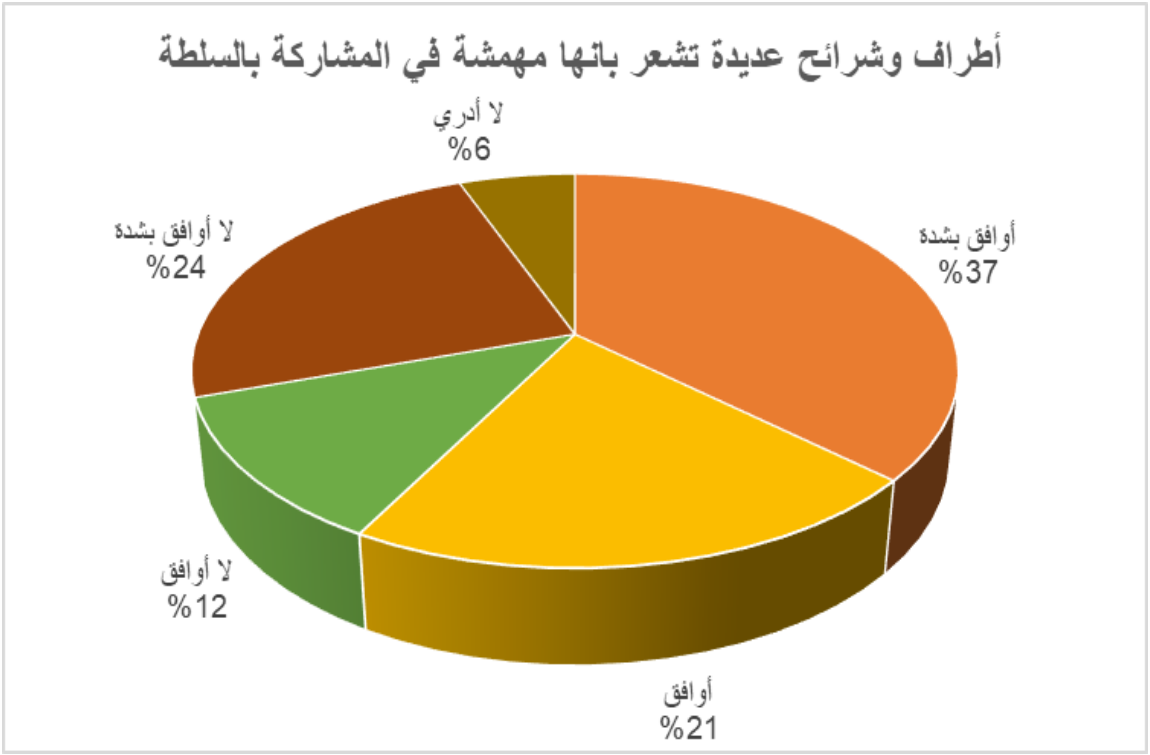

٣- برامج الانفاق الحكومي تحقق مبدأ التوزيع العادل للثروة.

يتميز دولة العراق بإيراداته النفطية، بالإضافة الى الإيرادات المتنوعة من الكمارك والرسوم والضرائب، ويشكو المواطنون عبر الحكومات المتعاقبة من عدم وجود توزيع عادل للموارد، وكون أن الانصاف هو من أعمدة الحكم الراشد ومن أهم معاييره، أردنا من هذه الفقرة في الاستبانة، أخذ وجهة نظر المبحوثين، حول برامج وممارسات الدولة من حيث الانفاق ومدى تحقيق العدالة والانصاف في توزيع الثروات.

وقد أبدى أغلب المبحوثين رفضهم لهذه العبارة، حيث أن ما يقارب (٦٣%) لا يوافقون من بين اغير الموافقين والغير موافقين بشدة، وأن (٣٠%) من العينة، يوافقون على الفقرة مما يعني أنهم راضون عن برامج الانفاق الحكومي، وأنها تحقق العدالة، وأن (٦,٨٦%) من العينة وقفوا على الحياد، وكما ورد في الجدول رقم (١١).

الجدول (١١)

برامج الانفاق الحكومي تحقق مبدأ التوزيع العادل للثروة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٤٩	%١٤,٠٠
أوافق	٥٧	%١٦,٢٩
لا أوافق	١٤٩	%٤٢,٥٧
لا أوافق بشدة	٧١	%٢٠,٢٩
لا أدري	٢٤	%٦,٨٦
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١٠)

برامج الانفاق الحكومي تحقق مبدأ التوزيع العادل للثروة

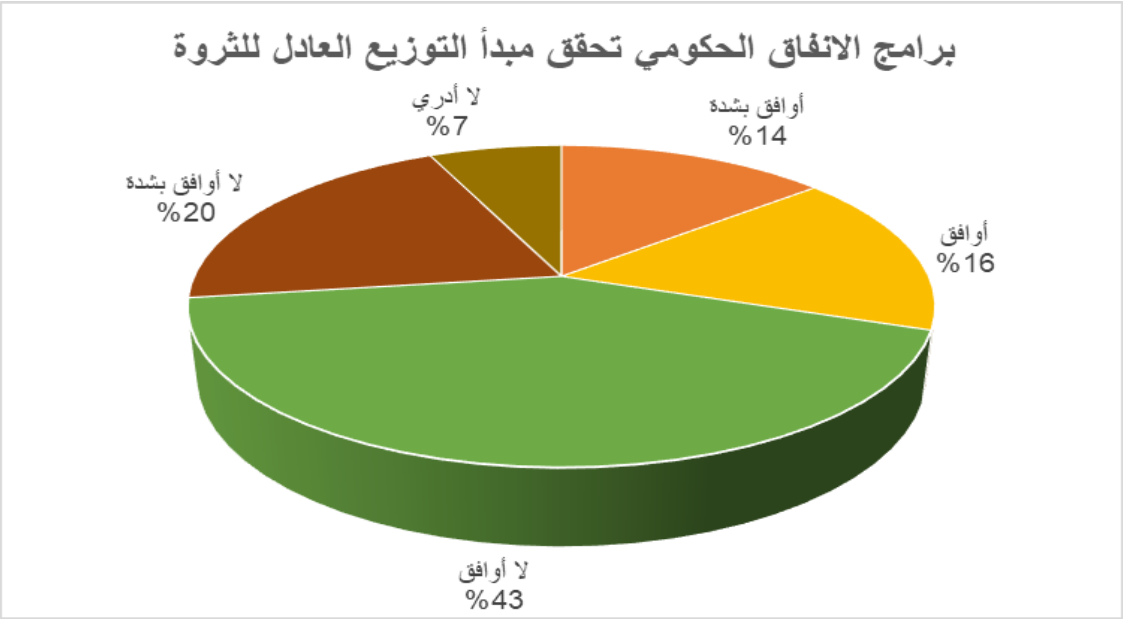

٤- توفر الحكومة الخدمات العامة في المحافظات بفاعلية ودون تمييز.

ولقد ضمنا هذه الفقرة في الدراسة لبيان مدى فاعلية الحكومة وكفاءتها من جانب، ومدى استجابتها لمطالب المواطنين، والتي هي من معايير الحكم الراشد حسب وجهة نظر أغلب المؤسسات الدولية، وذلك يظهر من خلال تقديم الخدمات لجميع الوحدات الإدارية، وكذلك لجميع المحافظات دون تمييز.

ومن خلال تحليل نتائج البيانات من الاستبانة، ظهر لنا أن نسبة (٦٧%) من المبحوثين غير متفقين مع الفقرة، وهذا يظهر مدى استياء المواطنين من تقديم الخدمات في مناطق العراق كافة، ومن كافة الشرائح والأطراف، ولا يقتصر عدم الرضا على المناطق التي تحس بالتهميش من السنة والكورد كما مر في الفقرة الأولى من هذا المحور، والمواطنون يشكون من ضعف الخدمات المقدمة في كل محافظات العراق.

وقد يكون النسبة الراضية عن تقديم الخدمات كم تظهر النتيجة بان (٢٨%) من المبحوثين متفقين مع الفقرة، قد يكون بسبب سكنهم الحالي سواء من الذين يسكنون العاصمة بغداد بالدرجة الأولى، أو من مركز محافظة أربيل حيث أن الخدمات متوفرة في هاتين المدينتين تحديدا أكثر من المحافظات الأخرى، كون المدينتين تعاملان كعاصمة، حيث أربيل هي عاصمة إقليم كوردستان،

وقد وقف (٤,٥٧%) من المبحوثين على الحياد من خلال اختيار فقرة (لا أدري)، وكما موضح في الجدول رقم (١٢).

الجدول (١٢)

توفر الحكومة الخدمات العامة في المحافظات بفاعلية ودون تمييز

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٣٦	%١٠,٢٩
أوافق	٦٢	%١٧,٧١
لا أوافق	١٤٩	%٤٢,٥٧
لا أوافق بشدة	٨٧	%٢٤,٨٦
لا أدري	١٦	%٤,٥٧
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١١)

توفر الحكومة الخدمات العامة في المحافظات بفاعلية ودون تمييز

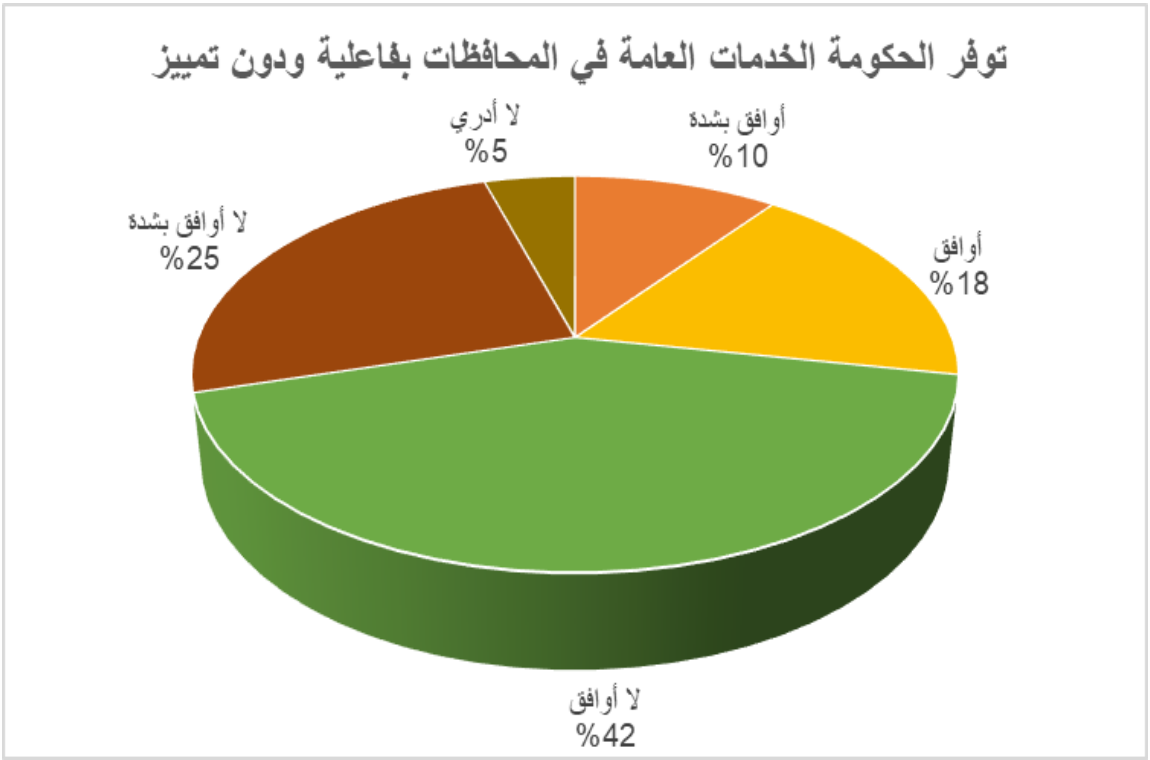

٥- معلومات الصرف والانفاق الحكومي متوفرة للرأي العام.

ان دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، وكذلك قانون الإدارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤، تؤكد ان على الحكومة توفير بيانات الصرف، والتعامل بشفافية في جميع أوجه الصرف، وكذلك الواردات ويجب أن تتاح علنا[1]، وان من أهم معايير الحكم الراشد هو الشفافية والتي تساعد على تحقيق معيار المسائلة والمحاسبة الذي سوف نأتي لذكره في الفقرة (٧) من هذا المحور، والذي يحد من ظاهرة الفساد ويحفظ المال العام.

والفقرة هذه تضمنت مدى اطلاع جمهور المواطنين على معلومات الصرف والانفاق الحكومي، وكم هي متوفرة للرأي العام، وقد أظهرت النتيجة بأن (٧١,٤٣%) من العينة يرون أن هذه المعلومات غير متوفرة للعلن، باختيارهم عدم الموافقة على العبارة، مما يعني فقدان معيار الشفافية ضمن ممارسات الصرف العام، ويرى (٢٣,٤٢%) من المبحوثين، بأن المعلومات تتوفر، ولم تظهر لنا من أين تأتي هذه القناعة كون الاستبيان تضمن الأسئلة المغلقة، وفضل (٥,١٤) من العينة الوقوف على الحياد وعدم تأييد أو رفض الفقرة كما يظهر الجدول رقم (١٣).

الجدول (١٣)

معلومات الصرف والانفاق الحكومي متوفرة للرأي العام

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٢٧	%٧,٧١
أوافق	٥٥	%١٥,٧١
لا أوافق	١٦٨	%٤٨,٠٠
لا أوافق بشدة	٨٢	%٢٣,٤٣
لا أدري	١٨	%٥,١٤
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

[1] قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤، الفقرة.

الرسم البياني (١٢)

معلومات الصرف والانفاق الحكومي متوفرة للرأي العام

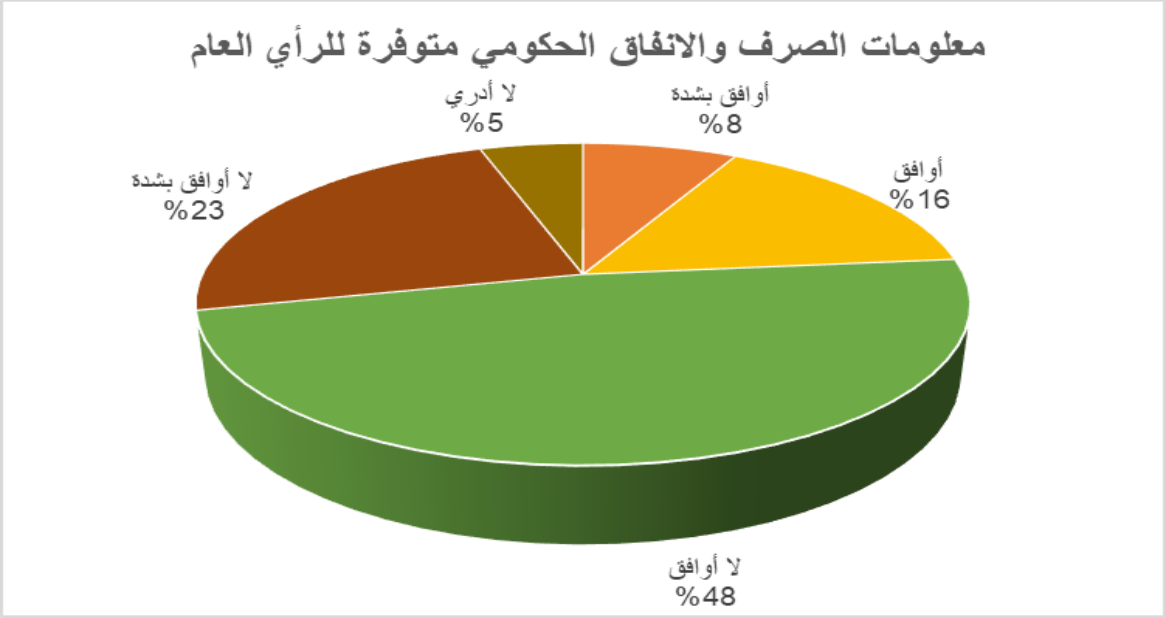

٦- تلتزم الحكومة بالتعيينات حسب الكفاءة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

ان تعيين الأشخاص الكفوئين يساعد الحكومة على أن تكون فاعلة أكثر من جهة حيث يقوم بتنفيذ برامجها من له الخبرة والكفاءة، ومن جانب اخر فان تحقيق العدالة والانصاف، يتطلب من الحكومة والقطاعات الأخرى كذلك سواء القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني أن تختار الأشخاص الاكفاء وتوفر فرص العمل لمن لديه القدرة والكفاءة، ومن وسائل السيطرة على الفساد كذلك وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وما يشتكي منه مجتمعاتنا هو تفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية والرشاوى للحصول على الفرص، وهو ما يعيق تحقيق الحكم الراشد.

وفي دراستنا هذه عرضنا هذه الفقرة على المبحوثين، الذين عارضو بشدة هذه المقولة فان (٤٣,٤٣%) من العينة اختاروا لا أوافق بشدة، مظهرين امتعاضهم ورفضهم لما يعيشه العراق من وضع الأشخاص الغير الكفوئين، وبجمع الغير موافقين الاخرين يتبين لنا أن (٦٣,١٤%) من العينة يرون أن الحكومة لا تلتزم بمعيار الكفاءة في وضع الأشخاص، ويرى (٣٢%) يرون أن الحكومة تختار الكفوئين، ونسبة (٤,٨٦%) من المبحوثين فضلوا الحياد، كما في الجدول رقم(١٤).

الجدول (١٤)

تلتزم الحكومة بالتعيينات حسب الكفاءة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٤١	%١١,٧١
أوافق	٧١	%٢٠,٢٩
لا أوافق	١٥٢	%٤٣,٤٣
لا أوافق بشدة	٦٩	%١٩,٧١
لا أدري	١٧	%٤,٨٦
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١٣)

تلتزم الحكومة بالتعيينات حسب الكفاءة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب

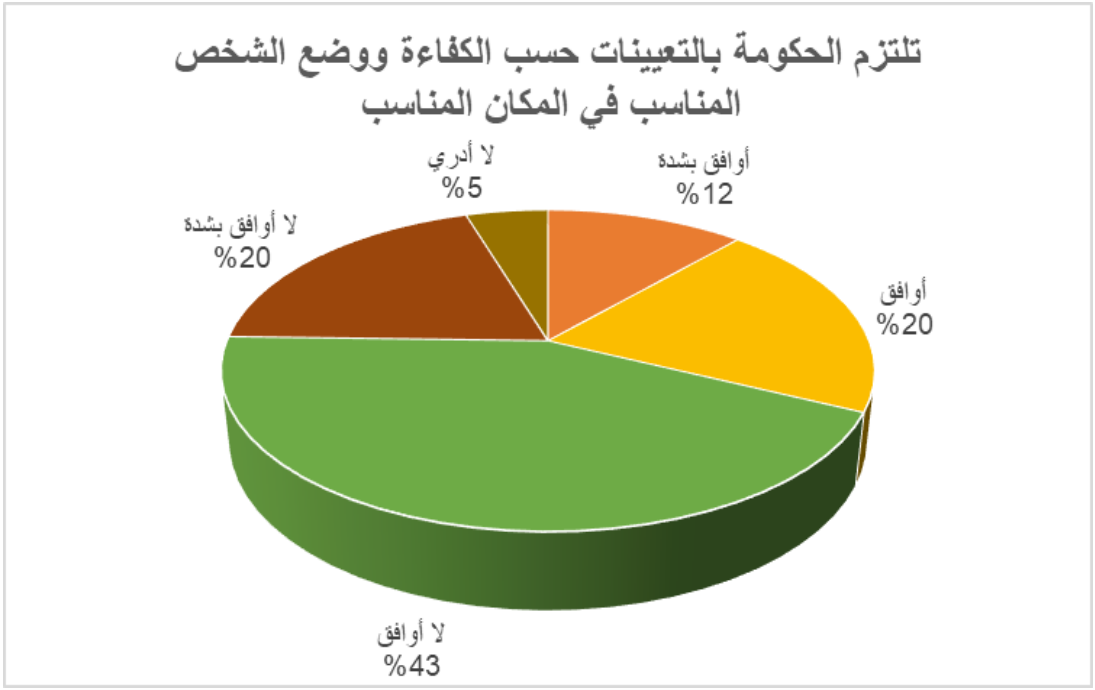

٧- نجحت اليات المساءلة والمحاسبة في تقليل ظاهرة الفساد.

ان الفساد هو العائق الرئيسي امام التنمية، ويقف حجرة عثرة امام تطبيق الحكم الراشد في البلدان، وان اليات المسائلة والمحاسبة هي من أهم الاليات للحد من ظاهرة الفساد بأنواعه السياسي والمالي والاجتماعي، وسواء اكان الفساد صغيرا أم كبيرا، ولذا وضعته المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ()، وغيرها من المؤسسات كمعيار رئيسي للحكم الراشد، وان لم تتوفر هذه الاليات فسوف تستمر الدولة في الانغماس في معترك الفساد.

ولم نشر في الاستبانة الى مدى تفشي ظاهرة الفساد في العراق، لان التقارير الدولية وكذلك اراء الشعب تجمع على تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي وبخاصة بين السياسيين وفي مؤسسات الدولة، لذا اكتفينا بالاستفسار عن مدى كفاءة ونجاح اليات المسائلة والمحاسبة التشريعية والقضائية أو الحكومية، لتقليل ظاهرة الفساد، وقد رأى (٦٨,٥٨) من أفراد العينة بان الاليات هذه لم تحقق تقدما جيدا حتى في تقليل ظاهرة الفساد وليس الحد منه، وان (٢٥,٤١%) يظنون أن اليات المسائلة والمحاسبة حققت التقليل من ظاهرة الفساد، وربما متأثرين بمبادرات السيد رئيس الوزراء الأخيرة بتقديم كثير من المسؤولين للقضاء بتهمة الفساد، وقد اختار نسبة من العينة بلغت () لا أدري، وكما يظهره الجدول رقم (١٥).

الجدول (١٥)

نجحت اليات المساءلة والمحاسبة في تقليل ظاهرة الفساد

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٢٤	%٦,٨٦
أوافق	٦٥	%١٨,٥٧
لا أوافق	٧١	%٢٠,٢٩
لا أوافق بشدة	١٦٩	%٤٨,٢٩
لا أدري	٢١	%٦,٠٠
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١٤)

نجحت اليات المساءلة والمحاسبة في تقليل ظاهرة الفساد

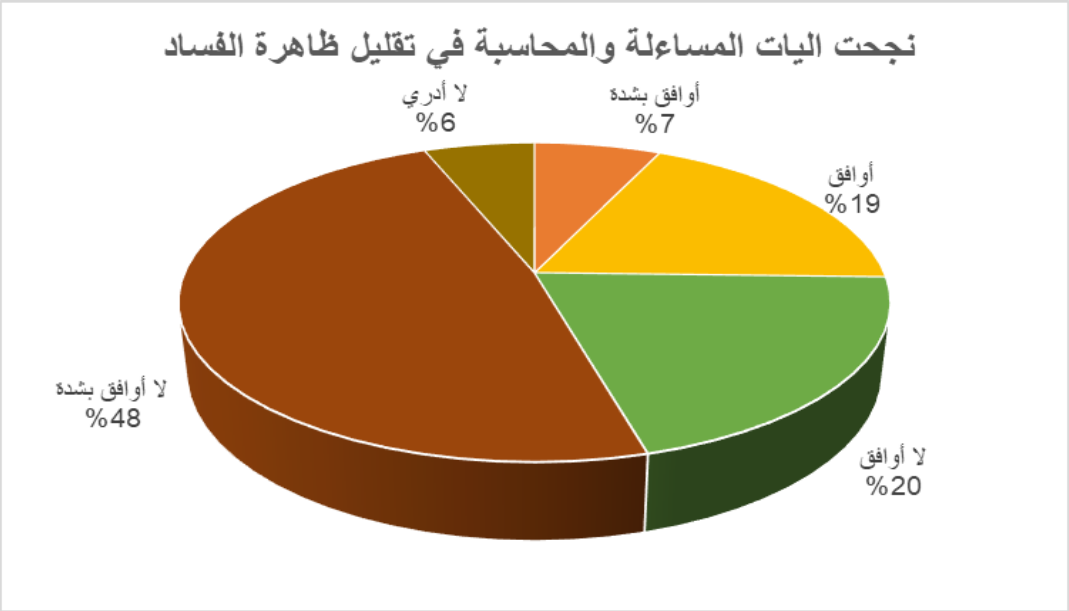

٨- منظمات المجتمع المدني لها دور ملموس في ممارسة الرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها.

ان الحكم الراشد له ثلاثة أركان تكمل احداها الأخرى، وهي مؤسسات الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ويجب أن تتكامل لتستطيع تحقيق الحكم الراشد في جميع المجالات، ويجب أن تكون لمنظمات المجتمع المدني أدوار بارزة في الرقابة على أداء الحكومة، وبيان أخطائها للرأي العام ومن ثم مسائلتها، وتشكو مجتمعاتنا من ضعف في أدوار منظمات المجتمع المدني كثيرا، سواء لضعف كفاءتها، او بسبب عدم حياديتها كونها تستلم المعونات اما من الحكومات أو جهات أخرى لذا لا تستطيع ممارسة أعمالها بفاعلية وحيادية.

وتهدف هذه الفقرة الغاية التي وضعت لها، لبيان مدى كفاءة منظمات المجتمع المدني، وتكاملها مع الأركان الأخرى للحكم الراشد في العراق، وتضمنت هذه الفقرة دور منظمات المجتمع المدني، في ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة، ومساءلتها، ويرى أفراد العينة بنسبة (٦٣,٤٣%) أن هذه المنظمات ليس لها دور ملموس في الرقابة على أداء الحكومة ولا على مسائلتها، فيما يتفق (٢٨,٥٧%) من المبحوثين، مع العبارة أي انهم راضين عن دور منظمات

المجتمع المدني، وقد يكون أغلبهم من العاملين في المنظمات تلك حيث تعمد الباحث ضمن عينته العشوائية، ان يوزع الاستبانة على عدد منهم، كونهم عدد لا بأس بهم في المجتمع العراقي، سواء كانوا يعملون في المنظمات المحلية أو في المنظمات الأجنبية، وقد أجاب (٨%) من أفراد العينة بـ (لا أدري)، وكما يظهر في الجدول رقم (١٦).

الجدول (١٦)

منظمات المجتمع المدني لها دور ملموس في ممارسة الرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٥٨	%١٦,٥٧
أوافق	٤٢	%١٢,٠٠
لا أوافق	١٢٣	%٣٥,١٤
لا أوافق بشدة	٩٩	%٢٨,٢٩
لا أدري	٢٨	%٨,٠٠
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١٥)

منظمات المجتمع المدني لها دور ملموس في ممارسة الرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها

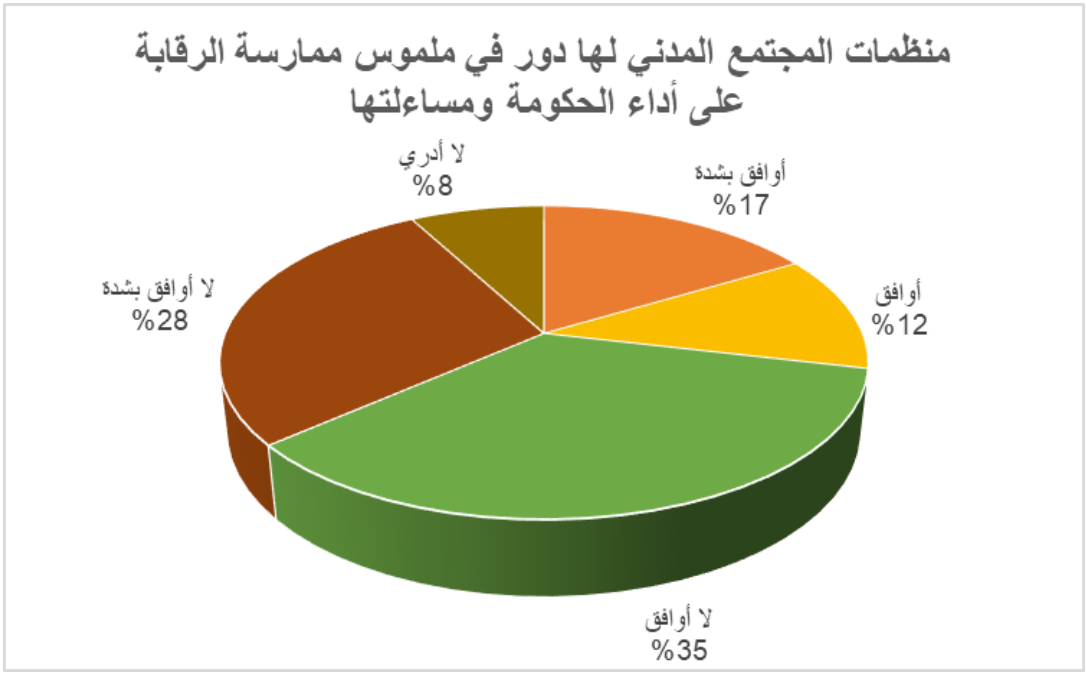

المحور الثاني: ـ أسباب تفاقم النزاعات الداخلية في العراق.

يعاني العراق وعبر تاريخه المرير من نزاعات داخلية وخارجية، والنزاعات الداخلية فيها تعددت أسبابها بين سياسية واجتماعية ومذهبية، ويكاد أن تتجمع كل أسباب النزاعات الداخلية في دولة العراق، في البلد الذي يتميز بالتعددية الاثنية، ولم يشهد العراق عبر تاريخه الحديث فترة من الاستقرار، فلم يكد ينتهي من نزاع حتى يدخل في نزاع اخر، في هذا المحور من الاستبانة نحاول أن نستفسر من المبحوثين عن أهم أسباب النزاعات الداخلية والتي تتفاقم يوما بعد يوم، وقد تضمنت خمسة فقرات شاملة سوف نبحثها بالاستناد الى نتائج الاستبانة واراء المبحوثين.

١ـ ضعف الشعور بالمواطنة زاد من حدة النزاعات الداخلية بين مكونات الشعب العراقي.

ان التعددية التي يتصف به المجتمع العراقي لم يتم استغلالها في صالح التوحد والوطنية، وبناء روح المواطنة الحقة، وكلما تصدى فئة الحكم في العراق، احست فئة أخرى أنها مهمشة ومستبعدة، ولا تحترم حقوقها، وكما ظهر لنا من نتائج هذه الاستبانة في المحور الأول الفقرة الثانية، فالهوية الوطنية الجامعة تعتبر من أحلام المواطن العراقي الذي يغني لها ويمدح بها في كافة المناسبات، وان الشعب العراقي يرغب في ذلك أشد الرغبة ولكن السياسيون الحاكمون لم يبادروا بتحقيق هذه الرغبة، بسبب ولاءاتهم الفرعية، المذهبية منها والجهوية.

وهذه الفقرة استهدفت رأي المبحوثين في الشعور بالمواطنة والهوية الوطنية الجامعة، حيث أن ضعف الشعور بالهوية الوطنية، زادت من حدة النزاعات الداخلية، بسبب اختيار الهوية الفرعية من قومية، أو مذهبية، أو حزبية، سواء بسبب فقدان الثقة بالساسة والحكام، أو بسبب التدخلات الأخرى والتي سوف نبحثها في الفقرات التالية، وقد رأى (٥٨,٢٩%) من عينة الدراسة بأن ضعف الشعور بالمواطنة زاد من حدة التوترات والنزاعات في العراق، في حين أن (٣٧,١٤) من افراد العينة يعارضون الفكرة، ولا يعتبرونها من أسباب تفاقم النزاعات في العراق، مع احتفاظ (٤,٥٧%) من المبحوثين بالحياد، وكما يبنيه الجدول رقم(١٧).

الجدول (١٧)

ضعف الشعور بالمواطنة زاد من حدة النزاعات الداخلية بين مكونات الشعب العراقي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	١١٧	%٣٣,٤٣
أوافق	٨٧	%٢٤,٨٦
لا أوافق	٦٣	%١٨,٠٠
لا أوافق بشدة	٦٧	%١٩,١٤
لا أدري	١٦	%٤,٥٧
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١٦)

ضعف الشعور بالمواطنة زاد من حدة النزاعات الداخلية بين مكونات الشعب العراقي

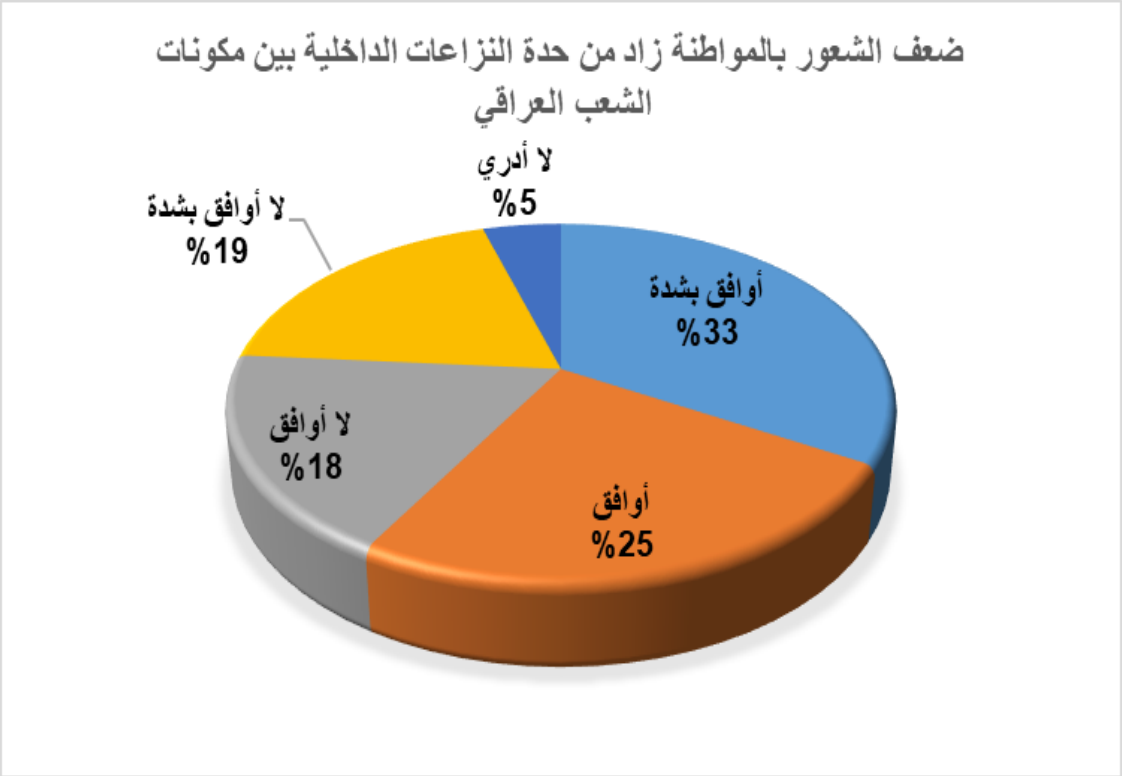

٢- تزايدت الانقسامات الاجتماعية والسياسية في العراق على أسس قومية ودينية وطائفية

مع تميز المجتمع العراقي بالتعددية، الى أن الذي أساء الى التعددية، وزاد من نتائجها السلبية، تزايد الانقسامات في المجتمع، بسبب السياسات الخاطئة من قبل الحكام، باستئثار طوائفهم وجهاتهم على حساب الأطراف الأخرى، وتوجه السياسيين لاستغلال الدين والمذهب والقومية لمصالحهم الفئوية والحزبية، وأصبحت الانتخابات مسرحا للدعوة الى الطائفة والقومية بدل أن تكون مدنية وعلى أسس ديمقراطية، ومع أن القانون العراقي يمنع استغلال الرموز الدينية في الانتخابات، الا ان السياسيون لا يلتزمون بذلك، ويسوء الأمر أكثر حينما يستخدم المال والاعلام لدعم طائفة ما على حساب طائفة أخرى في المجتمع.

وقد أفردنا هذه الفقرة في الاستبانة لاستطلاع رأي المبحوثين حول مدى تزايد الانقسامات الاجتماعية والسياسية في العراق على أسس قومية ودينية وطائفية، فقد أيد (٤٩,١٤%) من المبحوثين هذا القول بشدة، وبجمعها مع الاخرين الموافقين من العينة، يظهر لنا أن (٨٦,٥٧) من افراد العينة يتفقون على هذا الرأي، في حين أن (١٠,٢٨%) من المبحوثين يعارضون الفكرة، ويبدو من النتائج أن هذه الفقرة من بين أكثر الفقرات التي سبق وان حللناها جمعت افراد العينة على الفكرة وسجلت أعلى نتيجة، وهو ما يعطينا من تصور بعدم الرضا عما يجري في المجتمع من بين كل طوائفه، وانهم ضد هذه الانقسامات، وحتى بالنسبة للمحايدين فقد سجلوا انخفاضا ملحوضا في نسبتهم حيث لم تتعدى عن (٣,١٤) من العينة، وكما يظهر في الجدول رقم (١٨).

الجدول (١٨)

تزايدت الانقسامات الاجتماعية والسياسية في العراق على أسس قومية ودينية وطائفية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	١٧٢	%٤٩,١٤
أوافق	١٣١	%٣٧,٤٣
لا أوافق	٢٧	%٧,٧١
لا أوافق بشدة	٩	%٢,٥٧
لا أدري	١١	%٣,١٤
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١٧)

تزايدت الانقسامات الاجتماعية والسياسية في العراق على أسس قومية ودينية وطائفية

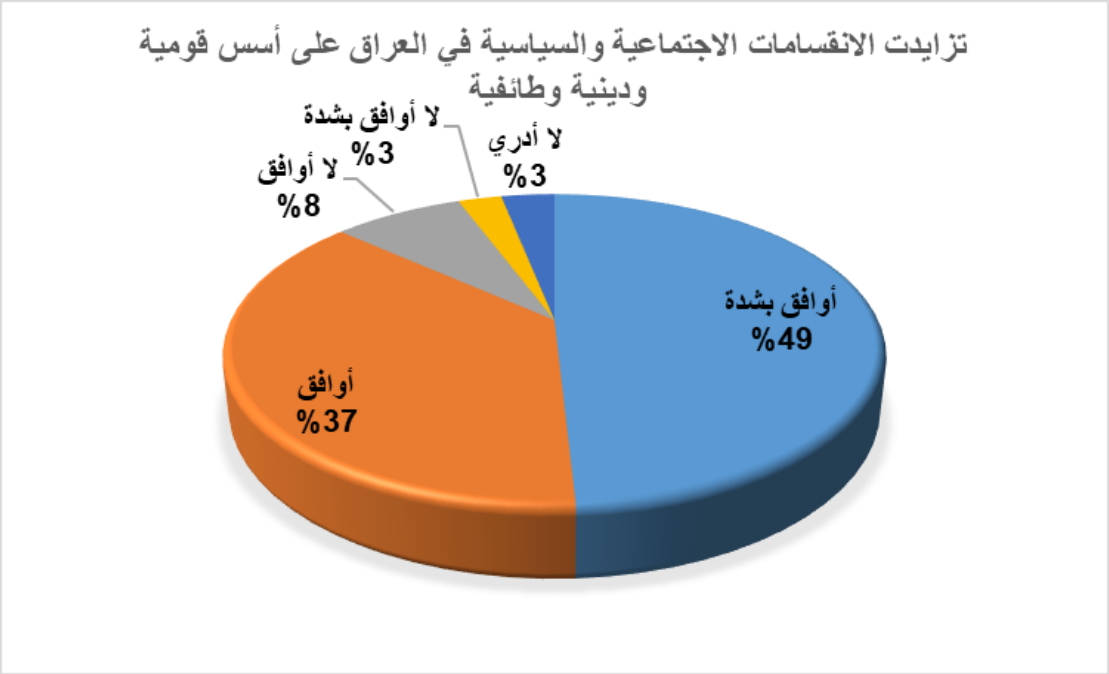

٣- تدفع التدخلات الخارجية الأطراف العراقية لمزيد من النزاعات الداخلية.

لقد أظهرت الدراسة النظرية أن العراق ومنذ تأسيسه يعاني من التدخلات الخارجية، وحسب فترات الحكم المختلفة، وبعد عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام حزب البعث العربي، واحتلال العراق من قبل أمريكا وحلفائها، زادت التدخلات الإقليمية والدولية، وهذا التدخلات تصب دائما في مصلحة القوى الإقليمية والدولية، وتبقي على العراق دولة ضعيفة، ومما زاد من النزاعات الداخلية تدخل هذه الأطراف لنصرة من يرونهم من طوائفهم أو قومياتهم، بالإضافة الى القوى العظمى التي لديها مصالح في عموم الشرق الأوسط وبشكل خاص في العراق، بسبب الموقع الجيوسياسي للعراق وبسبب الثروات الطبيعية فيها.

وقد تضمنت هذه الفقرة عبارة تؤكد أن التدخلات الخارجية تدفع الأطراف العراقية لمزيد من النزاعات الداخلية، وقد اتفق النسبة الساحقة من المبحوثين على هذا القول، حيث أن (٩٢,٢٩%) من افراد العينة أجابوا اما بعبارة (أوافق ٣٨,٨٦%) او (أوافق بشدة ٥٣,٤٣%)، وهو أعلى حالة توافق بين عينة المبحوثين في الدراسة بشكل عام، وبهذا يتبين لنا أن المجتمع العراقي يرفض بشدة هذه التدخلات الخارجية، ويعلمون جيدا أن هذه الأطراف تضر بالمجتمع العراقي بشكل عام، ولم

يخرج من التوافق الا نسبة (٦%) من أفراد العينة، في حين أن (١,٧١%) اجابوا بعدم المعرفة باختيار عبارة (لا ادري)، وكما موضح في الجدول رقم (١٩).

الجدول (١٩)

تدفع التدخلات الخارجية الأطراف العراقية لمزيد من النزاعات الداخلية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	١٨٧	%٥٣,٤٣
أوافق	١٣٦	%٣٨,٨٦
لا أوافق	١٢	%٣,٤٣
لا أوافق بشدة	٩	%٢,٥٧
لا أدري	٦	%١,٧١
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١٨)

تدفع التدخلات الخارجية الأطراف العراقية لمزيد من النزاعات الداخلية

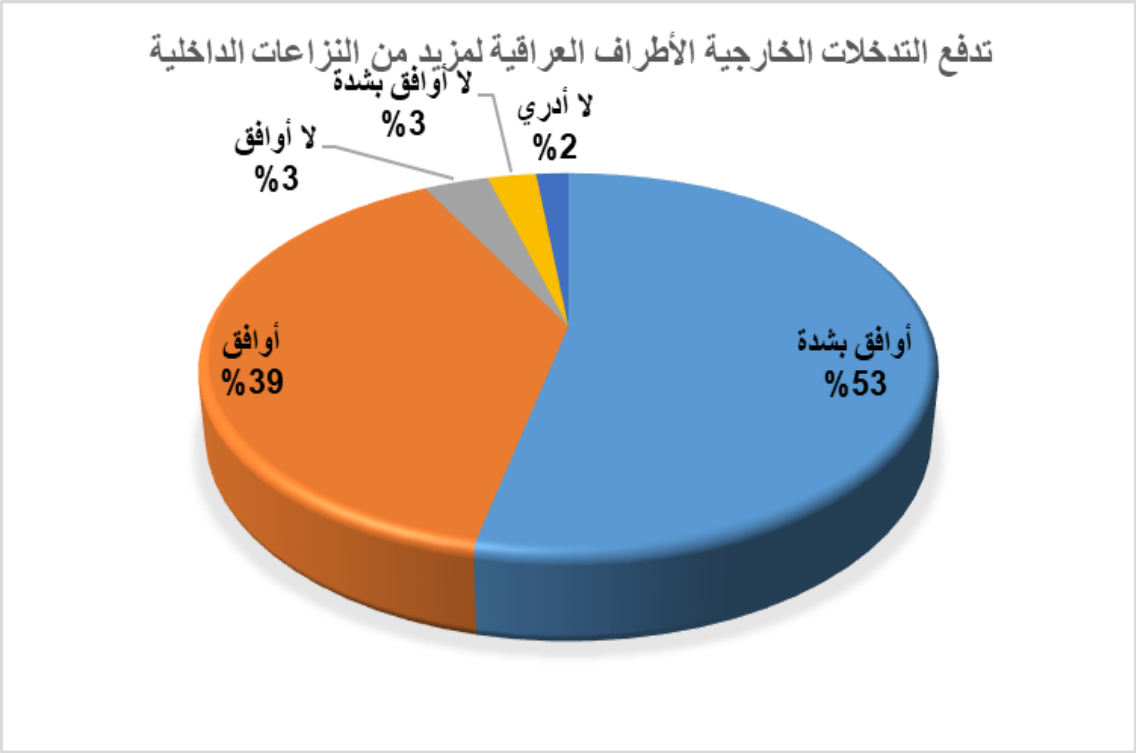

٤- دفعت انتشار البطالة والشعور بالحرمان عددا من المواطنين للانضمام للجماعات المسلحة والعصابات.

يعاني المجتمع العراقي من ضعف الامن وكثرة تواجد الجماعات المسلحة، على شكل حركات إرهابية، وميليشيات وعصابات مسلحة، منذ بدء الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، ولم تستطع الدولة أن تسيطر على كافة أراضيها الا بعد الانتصار على العناصر الإرهابية المنتمين للدولة الإسلامية، بعد اعلان السيد القائد العام للقوات المسلحة الانتصار النهائي على هذه الفئة التي سميت اختصارا ب (داعش)، وذلك في ١٠-١٢-٢٠١٧، مع بقاء فلول منها في مناطق متفرقة ضمن ما يسمى بالخلايا النائمة، وعبر تاريخها الحديث وضمن الحدود الزمانية للدراسة (بدءا من ٢٠٠٣-٢٠١٨)، انتشرت هذه المجاميع في مناطق متفرقة من البلاد.

وقد خصصت الدراسة هذه الفقرة، لبيان رأي المبحوثين حول انضمام العراقيين لهذه المجاميع المسلحة والغالبية منها توصف بالإرهابية بسبب أعمالها، وهل أن البطالة والتي تتجاوز أحيانا ٢٥% في بعض المحافظات الغربية، وكذلك الشعور بالحرمان هل تدفع بعض المواطنين للانضمام الى مثل هذه العصابات والجماعات المسلحة، وقد أظهر نسبة (٥٧,٧١%) من العينة بأنهم مقتنعون بالعبارة، في حين أن (٣٤%) من المبحوثين يرفضون أن هذه الأسباب دفعت بعض العراقيين للانضمام للجماعات المسلحة، وبقي (٨,٢٩%) من العينة محايدين، وكما يظهر في الجدول رقم(٢٠).

الجدول (٢٠)

دفعت انتشار البطالة والشعور بالحرمان عددا من المواطنين للانضمام للجماعات المسلحة والعصابات

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	١٣٣	%٣٨,٠٠
أوافق	٦٩	%١٩,٧١
لا أوافق	٥٧	%١٦,٢٩
لا أوافق بشدة	٦٢	%١٧,٧١
لا أدري	٢٩	%٨,٢٩
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (١٩)

دفعت انتشار البطالة والشعور بالحرمان عددا من المواطنين للانضمام للجماعات المسلحة والعصابات

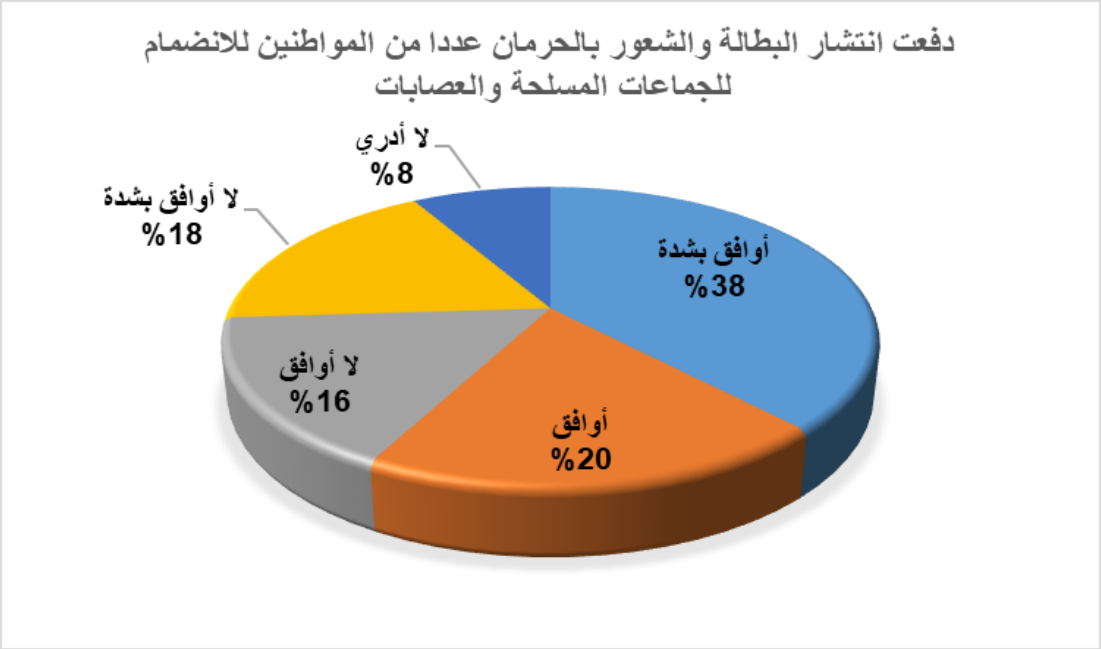

٥- أدت انتهاكات حقوق الانسان والقتل على الهوية والتهجير من قبل العصابات والجماعات المسلحة الى تفاقم النزاعات في المجتمع.

ومن الأسباب الأخرى التي تدفع بتفاقم النزاعات في المجتمع، كثرة الانتهاكات لحقوق الانسان من قبل العصابات الاجرامية، والحركات الإرهابية، وبعض الميليشيات، وكثرة القتل على الهوية، والتهجير القسري للفئات الضعيفة والمهمشة في محافظات متعددة من العراق، وتظهر الاحصائيات أن عدة ملايين من العراقيين اليوم يعيشون في ظروف قاهرة بسبب تهجيرهم من مناطق سكناهم بسبب المعارك مع المجاميع الإرهابية من جانب، وبسبب خوفهم من الرجوع الى مناطق سكناهم الاصلية، لما يتعرضون له من قتل وتعذيب على أيدي بعض الميليشيات.

وهذه الفقرة من الاستبانة خصصت لأخذ رأي عينة الدراسة حول مدى صحة العبارة التي تؤكد بأن انتهاكات حقوق الانسان والقتل على الهوية، والتهجير من قبل العصابات والجماعات المسلحة، أدت الى تفاقم النزاعات الداخلية، فتبين أن (٧٢,٥٧%) من المبحوثين يتفقون، وأن (٢٢,٥٧%) من العينة لا يؤيدون هذه العبارة، مع بقاء (٤,٨٦%) من العينة على الحياد، والجدول رقم (٢١) يوضح ذلك.

الجدول (٢١)

أدت انتهاكات حقوق الانسان والقتل على الهوية والتهجير من قبل العصابات والجماعات المسلحة الى تفاقم النزاعات في المجتمع

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٩٧	%٢٧,٧١
أوافق	١٥٧	%٤٤,٨٦
لا أوافق	٥٦	%١٦,٠٠
لا أوافق بشدة	٢٣	%٦,٥٧
لا أدري	١٧	%٤,٨٦
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (٢٠)

أدت انتهاكات حقوق الانسان والقتل على الهوية والتهجير من قبل العصابات والجماعات المسلحة الى تفاقم النزاعات في المجتمع

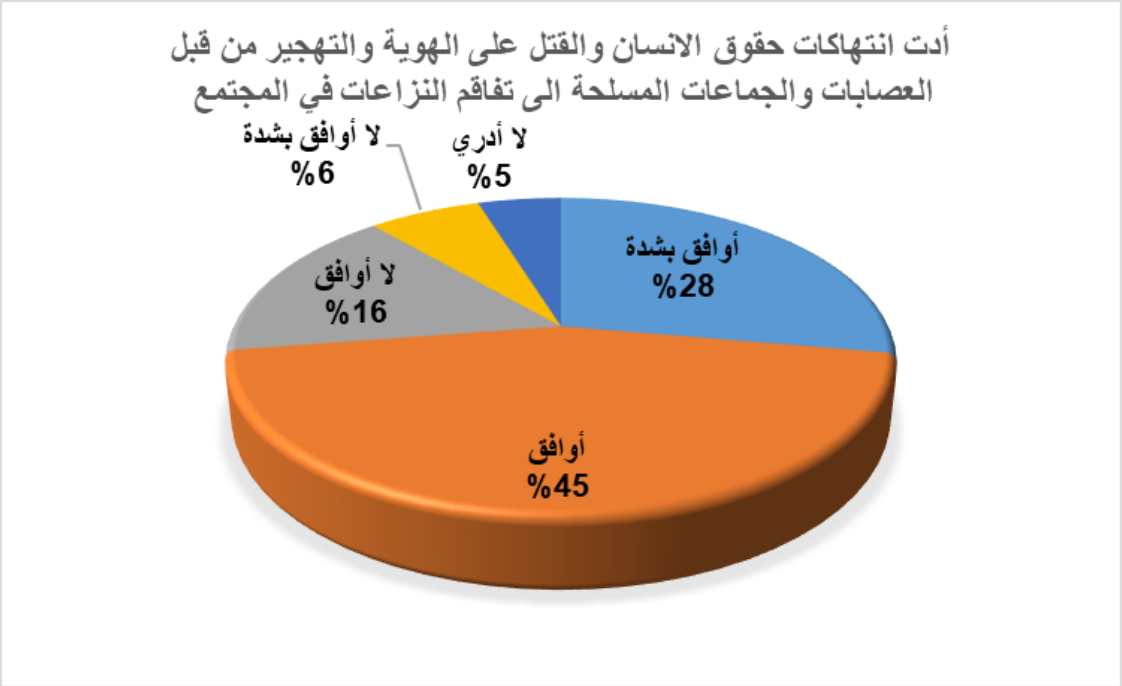

المحور الثالث: - أثر تحقيق الحكم الراشد في معالجة النزاعات الداخلية.

ان الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وهذا الحكم يضمن للمواطن العيش الكريم، ويحفظ لكل المكونات كرامتهم ومشاركتهم الفاعلة في القرار، وبتطبيق معايير الحكم الراشد تقل النزاعات الداخلية، وتعالج النزاعات عبر وسائل ديمقراطية مقبولة لدى كل الأطراف، أو يتم توجيه هذه النزاعات للتنافس والنزاعات البناءة بدل العنيفة والهدامة.

ولبيان مدى تأثير تطبيق الحكم الراشد في المجتمع العراقي، وبيان المؤشرات التي تثبت وجود مستويات مرتفعة من تطبيق الحكم الراشد، خصصت الدراسة محورا خاصا تضمن ٥ خمسة فقرات لتعطي صورة حول مدى تحقق الحكم الراشد ومدى تأثيره في الحد من النزاعات ومعالجتها، وسوف نحلل النتائج التي حصلنا عليها من الاستبانة من خلال الفقرات الخمس.

١- نجحت الخطط الأمنية في توفير الامن والاستقرار وتقليل العنف.

ان توفير الامن والاستقرار، وتقليل العنف، هي أولى مراحل ادارة النزاعات، وحفظ السلام، وهي من المهام الرئيسية للدولة لتطبيق الحكم الراشد في البلد، لضمان حياة المواطنين من جانب، وبناء الثقة بين المواطنين والدولة، وهي من معايير الحكم الراشد حسب وجهة نظر البنك الدولي.

وقد أيد (٥٢%) من المبحوثين بأن الحكومة قد نجحت بخططها الأمنية في توفير الأمن وتقليل العنف، وقد يكون ذلك بسبب نتائج انتصارات الجيش العراقي والحشد الشعبي والبيشمركة على مقاتلي الدولة الإسلامية أو ما يسمى ب(داعش)، حيث ترافق توزيع الاستبانة على المبحوثين مع تحرير الموصل وإعلان الانتصارات على هذه الجماعات الإرهابية، مع أن الوضع الأمني في عموم العراق لم يصل الى مرحلة الاستقرار، ويرى (٤١,٤٣%) من افراد العينة بأن الخطط الأمنية لم توفر الأمن والاستقرار بعد في العراق، فيما فضل (٦,٥٧%) من العينة البقاء على الحياد، وكما يظهر في الجدول رقم (٢٢).

الجدول (٢٢)

نجحت الخطط الأمنية في توفير الامن والاستقرار وتقليل العنف

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٦١	%١٧,٤٣
أوافق	١٢١	%٣٤,٥٧
لا أوافق	٨٨	%٢٥,١٤
لا أوافق بشدة	٥٧	%١٦,٢٩
لا أدري	٢٣	%٦,٥٧
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (٢١)

نجحت الخطط الأمنية في توفير الامن والاستقرار وتقليل العنف

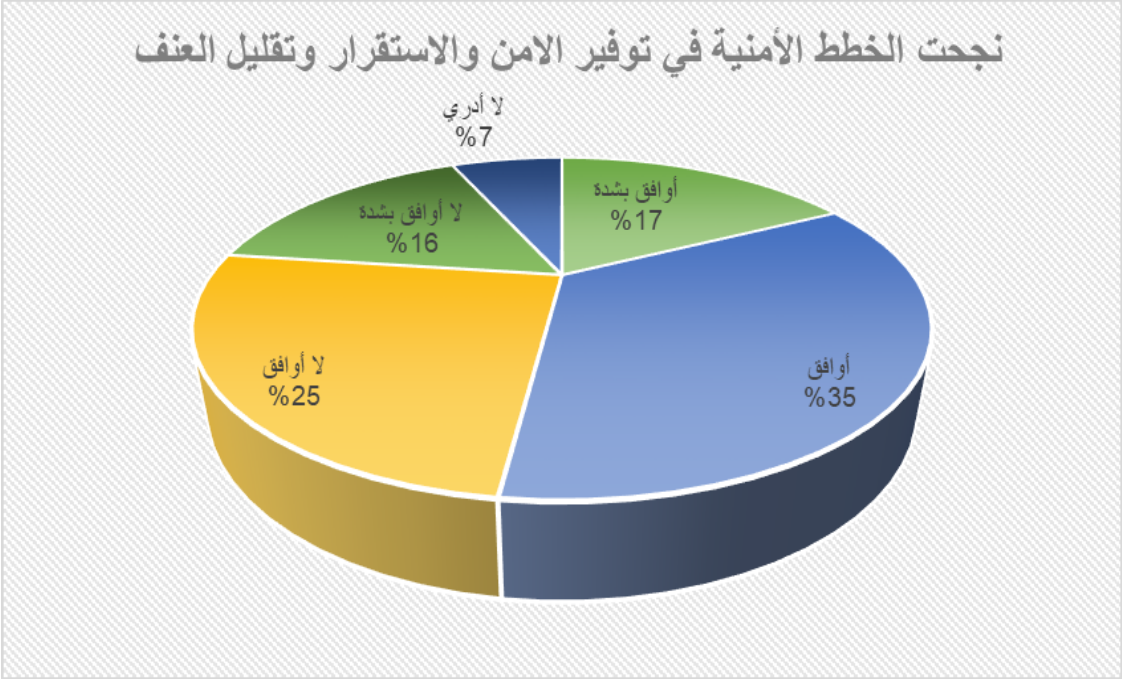

٢- ساهمت مشاريع الحكومة التنموية في تحسين أوضاع المواطنين المعيشية.

ان توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، وتحقيق الرفاهية في المجتمع تعتبر من أولويات الحكم الراشد، ومتى توفر العيش الكريم للمواطنين، تخف النزاعات، ويشعر المواطن بالرضا النسبي من أداء السلطة، ويتحقق نوع من الانصاف، وبهذا فان مؤشر تحسن الوضع المعاشي يساعد على معرفة مدى أثر الحكم الراشد على المواطنين وتخفيفها للمشاكل التي تسبب النزاعات المتعلقة بالحقوق المادية والتوزيع العادل للثروة.

ومن عينة البحث هذه يظهر لنا بأن (٦٣,٧١%) من المبحوثين لا يتفقون مع كون الحكومة ومشاريعها التنموية قد حققت التحسن في أوضاع المواطنين المعيشية، فيما يخالفهم (٣٤%) من المبحوثين، الذين يبدو عليهم راضين نسبيا عن أداء الحكومة في مشاريعها التنموية، وقد يكون الغالبية منهم يسكنون في مركز العاصمة بغداد، والا فان المواطنين من إقليم كوردستان ومع الازمة المالية التي يعيشها سكان الإقليم، وكذلك المهجرين والنازحين من نينوى لا يشعرون بتحسن أوضاعهم المعاشية، وهم الفئة التي أظهرت عدم الرضا، مع ان (٢,٢٩%) من المبحوثين فضلوا عدم الحكم على العبارة، وكما يظهر في الجدول رقم (٢٣).

الجدول (٢٣)

ساهمت مشاريع الحكومة التنموية في تحسين أوضاع المواطنين المعيشية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٥٢	%١٤,٨٦
أوافق	٦٧	%١٩,١٤
لا أوافق	١٢٦	%٣٦,٠٠
لا أوافق بشدة	٩٧	%٢٧,٧١
لا أدري	٨	%٢,٢٩
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (٢٢)

ساهمت مشاريع الحكومة التنموية في تحسين أوضاع المواطنين المعيشية

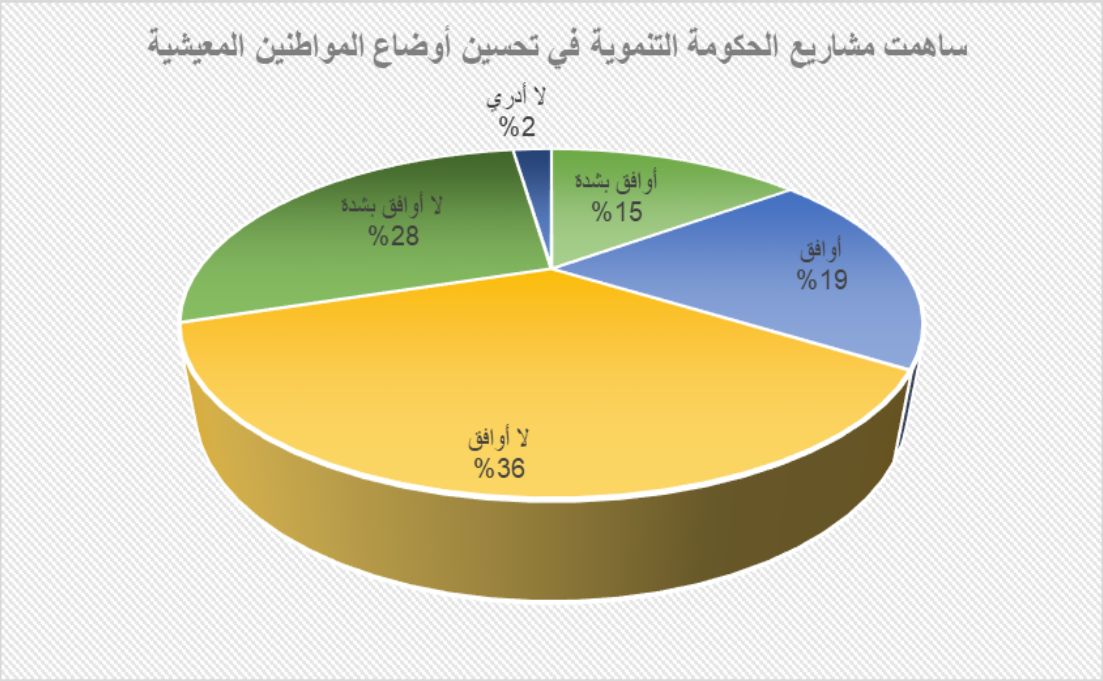

٣- حققت برامج الحوار المجتمعي والمصالحة الوطنية التعايش السلمي بين مكونات الشعب المختلفة.

ان المصالحة الوطنية تعتبر مرحلة متقدمة من حل النزاعات، وإعادة بناء الاواصر الاجتماعية والعيش المشترك، ولا بد للحكم الراشد أن يحقق جزءا من هذه المصالحة ليظهر أثره على حل النزاعات، ومع استمرار الخلافات بين طوائف وشرائح المجتمع، لا تؤتي نتائج بناء السام ثمارها.

وقد تضمن هذا المحور استطلاع اراء المبحوثين عن مدى تحقيق الحكومة والجهات الداعمة لها من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ومن خلال برامجها جزءا متقدما من المصالحة الوطنية، والتعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي، وقد عارض أكثر من نصف العينة (٤٩,١٥%) هذا القول، ويظهر من خلالها عدم رضاهم عن نتائج برامج الحوار والمصالحة الوطنية، وانها ليست بدرجات متقدمة من تحقيق النتائج، فيما يرى (٤٣,٤٣%) من المبحوثين بأن

المصالحة الوطنية قد تحققت نسبيا من خلال هذه البرامج، وفضل (٧,٤٣%) من افراد العينة الحياد، وكما يظهر في الجدول رقم (٢٤).

الجدول (٢٤)

حققت برامج الحوار المجتمعي والمصالحة الوطنية التعايش السلمي بين مكونات الشعب المختلفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٦٥	%١٨,٥٧
أوافق	٨٧	%٢٤,٨٦
لا أوافق	١٢٠	%٣٤,٢٩
لا أوافق بشدة	٥٢	%١٤,٨٦
لا أدري	٢٦	%٧,٤٣
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (٢٣)

حققت برامج الحوار المجتمعي والمصالحة الوطنية التعايش السلمي بين مكونات الشعب المختلفة

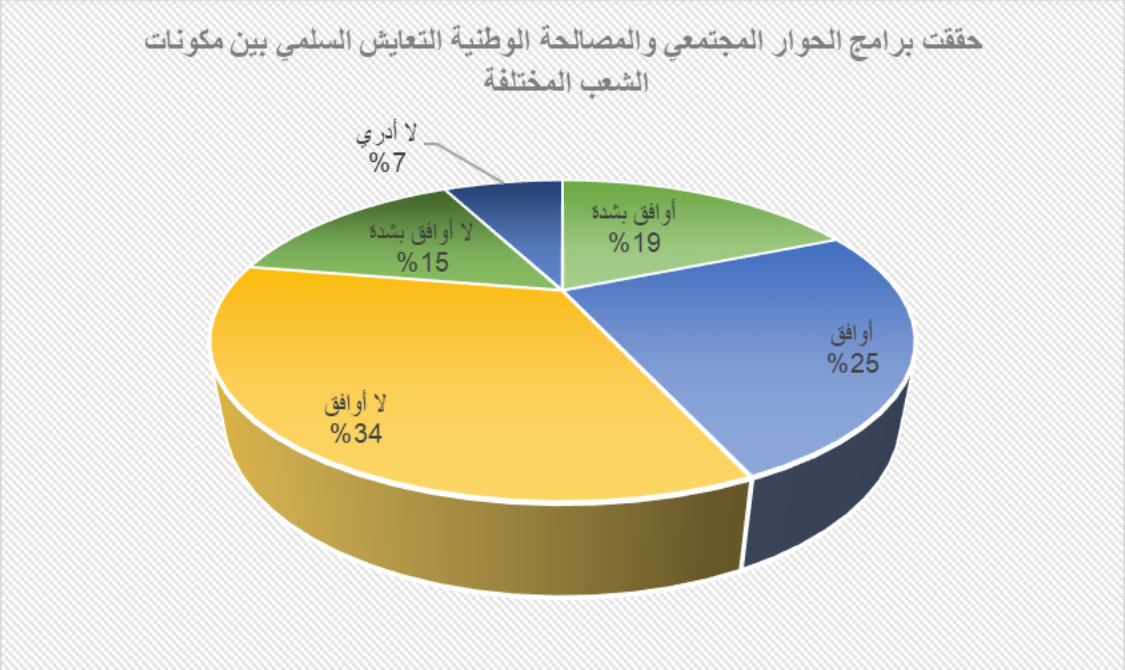

٤- ساهمت برامج الإصلاح ومحاربة الفساد وتنفيذ الحكومة لوعودها في إعادة بناء الثقة للمواطنين.

ان بناء إعادة بناء الثقة بين المواطنين للمجتمعات الخارجة من النزاعات تعتبر من أهم المهام التي على الحكومة العمل عليها، وأنها جديرة بإدارة البلد، وذلك من خلال توفير فرص العيش الكريم للمواطن من جهة، وتنفيذ برامج الاصلاح المجتمعي بشكل عام من جهة أخرى، لتحفيف أثر النزاعات على المجتمع، وينتشر الفساد في هذه المجتمعات بشكل كبير سواء لانتفاع بعض الأشخاص من ظروف الحرب والنزاع، أو باستغلال الموارد لكسب الجماهير اثناء الانتخابات، وتكثر الوعود من قبل المستلمين للسلطة وعليهم تنفيذ هذه الوعود لإعادة بناء الثقة.

ومن خلال استطلاع اراء المبحوثين يتبين لنا بأن (٧٠,٨٥%) منهم لا يتفقون مع هذه العبارة، وأنهم غير راضين عن تنفيذ الحكومة لوعودها، وأنها لم تستطع إعادة بناء الثقة بينها وبني المواطنين، في الوقت ذاته يرى (٢٥,١٤%) من أفراد العين بان الحكومة استطاعت إعادة بناء الثقة مع الموطنين، وان برامجها الإصلاحية ومحاربتها للفساد جاءت بنتيجة على حياة المواطن، فيما احتفظ (٥,٤٣%) من افراد العينة بالحياد، وكما يظهر من الجدول رقم (٢٥).

الجدول (٢٥)

ساهمت برامج الإصلاح ومحاربة الفساد وتنفيذ الحكومة لوعودها في إعادة بناء الثقة للمواطنين

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	١٤	%٤,٠٠
أوافق	٧٦	%٢١,٧١
لا أوافق	١٧٢	%٤٩,١٤
لا أوافق بشدة	٦٩	%١٩,٧١
لا أدري	١٩	%٥,٤٣
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (٢٤)

ساهمت برامج الإصلاح ومحاربة الفساد وتنفيذ الحكومة لوعودها في إعادة بناء الثقة للمواطنين

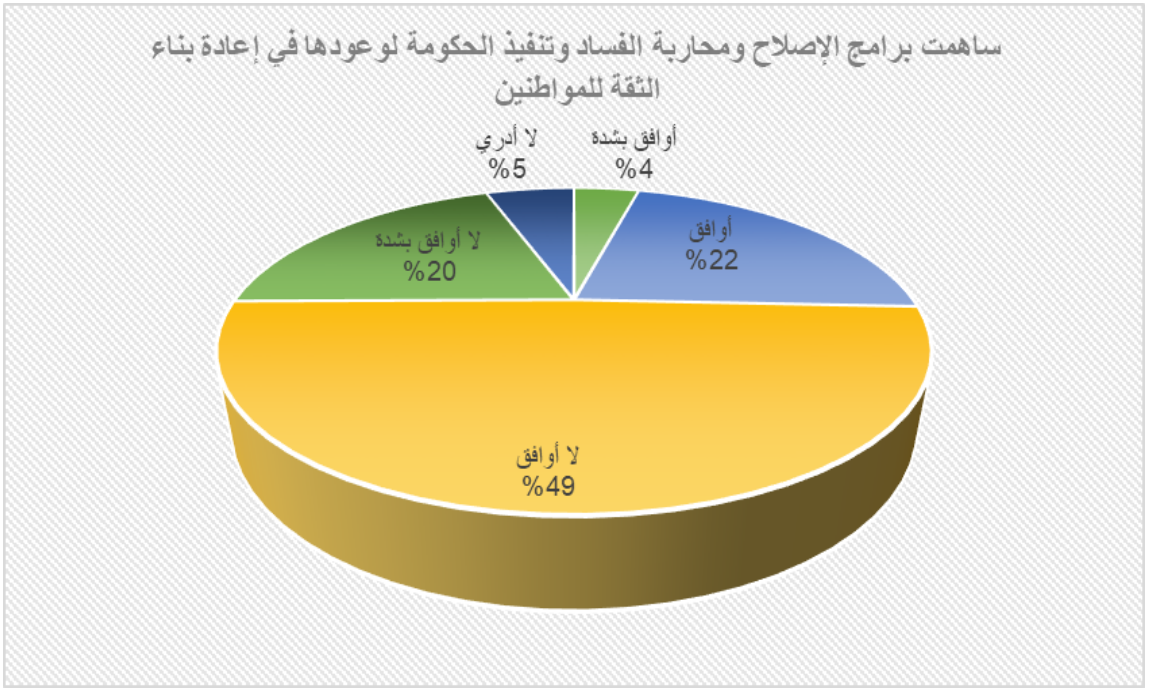

٥- تلتزم مؤسسات الدولة بمعايير حقوق الانسان.

ان الالتزام بمعايير حقوق الانسان، وفي كافة المجالات يساعد على تخفيف النزاعات، وتوجيهها الى ان تصبح نزاعات بناءة، ومعالجة النزاعات مع مراعاة حقوق الانسان يحقق الرضا من قبل جميع أطراف النزاع، والحكومة الراشدة هي التي تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الانسان.

وفي نطاق هذه الدراسة، وجهنا هذه العبارة لنستطلع اراء المبحوثين في مدى التزام العراق من خلال مؤسساته بمعايير حقوق الانسان، وقد أيد (٥١,٧١) من افراد العينة بأن العراق ينفذ معايير حقوق الانسان من خلال مؤسساته، فيما يعارض (٤٣,٤٣%) من الافراد هذه العبارة ويرون ان العراق يخالف معايير حقوق الانسان من خلال مؤسساته، وبقي (٤,٨٦%) من افراد العينة محايدين وكما يظهر في الجدول رقم (٢٦).

الجدول (٢٦)

تلتزم مؤسسات الدولة بمعايير حقوق الانسان

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٧٦	%٢١,٧١
أوافق	١٠٥	%٣٠,٠٠
لا أوافق	٦٥	%١٨,٥٧
لا أوافق بشدة	٨٧	%٢٤,٨٦
لا أدري	١٧	%٤,٨٦
المجموع	٣٥٠	%١٠٠,٠٠

الرسم البياني (٢٥)

تلتزم مؤسسات الدولة بمعايير حقوق الانسان

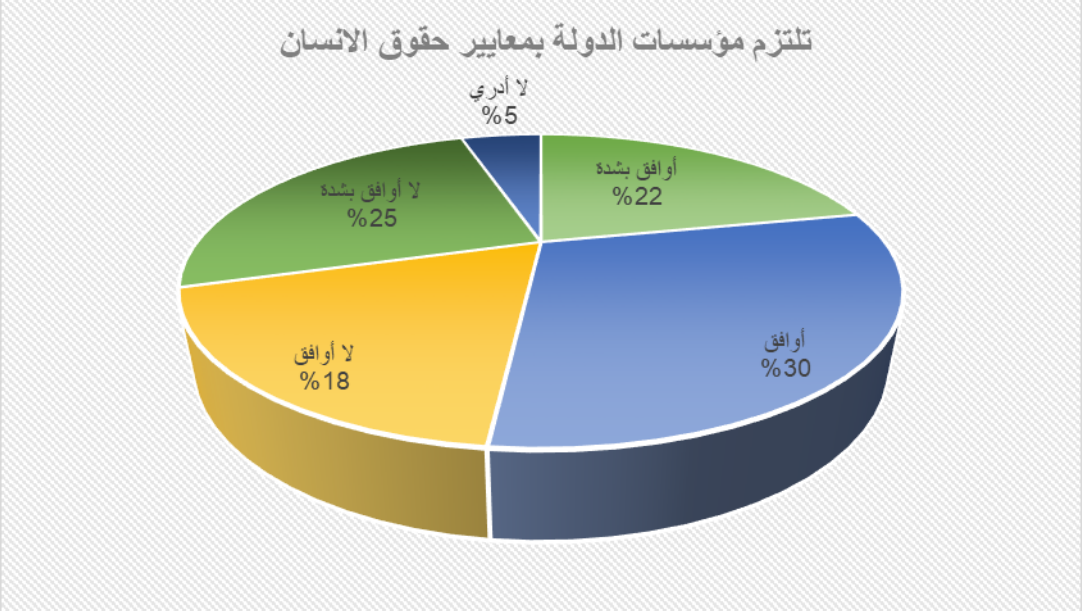

مناقشة الفرضيات:

وقد ظهرت نتائج الاستبانة بما يحقق الإجابة عن فرضيات الدراسة في كثير من جوانبها، وفي جميع الفقرات ضمن المحاور الثلاثة للاستبانة، ونناقش فرضيات البحث حسب النتائج التي حصلنا عليها من إجابات افراد عينة الدراسة.

١- توجد علاقة دالة بين الاخفاق في الحكم الراشد وتفاقم النزاعات الداخلية.

ان نتائج الدراسة الميدانية ومن خلال المحور الأول والثاني من الاستبانة الموزعة على العينة، تظهر وبشكل كبير بأن العراق يعاني من ضعف في الحكم الراشد، بسبب عدم تحقق معايير الحكم الراشد بنسب عالية في المجتمع، وان الإخفاق في الالتزام بهذه المعايير قد زاد من فرص النزاعات بين مكونات الشعب العراقي، وذلك لان أطراف عديدة تشعر بالتهميش، وعدم المشاركة في السلطة، وان الحكومة لا تحقق التوزيع العادل للثروة، وليس لها الكفاءة والفاعلية لتنفيذ الخدمات العامة في جميع مناطق العراق وبدون تمييز، وبسبب فقدان الشفافية وضعف المسائلة والمحاسبة فان الفساد لا زال ينخر في جسم الدولة، وكل ذلك يؤدي الى استمرار النزاعات.

٢- لتخفيف النزاعات الداخلية لا بد من العمل على تحقيق المعايير الدولية المتعلقة بالحكم الراشد.

ومن خلال تحليلنا للفرضية الأولى ونتائجها يتبين لنا بأنه ولتخفيف النزاعات الداخلية، لا بد من الالتزام بالمعايير الدولية للحكم الراشد، وإعادة الثقة بين الحكومة وافراد الشعب من جهة وبين الأطراف الفاعلة في المجتمع من جهة أخرى، والذين يمثلون مكونات الشعب العراقي، وان خطط وبرامج الحكومة التي نفذتها بشكل نسبي قد أثمرت عن وجود عدد من المواطنين راضين عن تنفيذ هذه البرامج، وبالتالي تحقيق جزء من احتياجاتهم، وكما تبني لنا من الدراسة النظرية بأن تحقيق الاحتياجات الأساسية، وتحقيق المشاركة، والالتزام ببقية معايير الحكم الراشد سوف يجنب المجتمع من كثير من النزاعات الداخلية.

٣- يتطلب الحكم الراشد وجود التكامل في العلاقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ان مؤسسات الدولة لوحدها لا تستطيع تحقيق الحكم الراشد، وظهر لنا من نتائج الاستبانة بان منظمات المجتمع المدني في العراق لا تستطيع أن تؤدي دورا ملموسا في ممارسة الرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها، ولا تستطيع توعية المواطنين بمخالفات الدولة بسبب عدم توفر البيانات المتعلقة بالواردات والنفقات الحكومية، وأن القطاع الخاص جنبا الى جنب مع القطاع العام لا يقدر على توفير فرص العمل في المجتمع، مما يزيد من حالات البطالة من جانب، وعدم الحصول على فرص للتنمية من جانب اخر، كل ذلك يؤدي الى بروز حالات من عدم الرضا في المجتمع وعدم توفر الحياة الكريمة، مما يدفع الناس للتوجه الى النزاعات للحصول على حقوقهم، وبهذا يظهر أن الحكم الراشد يتطلب وجود التكامل بين اركانه الثلاثة.

٤- للحكم الراشد أدوارا بارزة في معالجة النزاعات الداخلية سواء بإدارتها سلميا او حلها او تحويلها الى نزاعات بناءة.

أظهر الجانب النظري في الفصل الثالث من هذه الدراسة بأن للحكم الراشد أدوارا بارزة في معالجة النزاعات، سواء من خلال الإدارة السلمية للنزاعات، أو حلها، أو تحويلها الى نزاعات بناءة، وبتطبيق الجانب النظري على مجتمع الدراسة، من خلال الدراسة الميدانية وعبر نتائج الاستبانة في المحور الثالث، تبين لنا أن العراق نجح نسبيا ما في إدارة النزاعات، من خلال التطبيق النسبي لسيادة القانون، وبتحقيق جزء من الامن وتقليل العنف، مع أن الاستقرار لم يتحقق بشكل بارز، في حين أن مرحلة حل النزاعات غير متحققة في البلد بسبب عدم نجاح برامج المصالحة المجتمعية، وعدم تحقق بناء الثقة بين الأطراف، وليس هناك ثقة بتنفيذ بنود الاتفاقات، وفي الوقت ذاته لم تستطع السلطة في العراق من تحقيق التنمية وتحسين أوضاع الشعب المعاشية، وهذه بالتالي لم تؤدي الى تحويل النزاعات الى نزاعات بناءة.

٥- وجود تحديات جدية تعيق تطبيق الحكم الراشد في مجتمعاتنا وبخاصة في العراق.

لقد تطرقنا في المبحث الثالث من الفصل الثالث النظري الى التحديات التي تواجه العراق في تحقيق الحكم الراشد، وظهر لنا مجموعة من التحديات تعيق دولة العراق عن تحقيق مستويات متقدمة من الحكم الراشد، وأردنا من الجانب التطبيقي لدراستنا اثبات بعض من هذه التحديات، وأظهرت عينة الدراسة ومن خلال اجوبتها على المحاور الثلاث، اتفاقها على وجود هذه التحديات، من بينها ضعف مؤسسات الدولة وعدم كفاءتها في تنفيذ البرامج، وعدم تكامل اركان الحكم الراشد

في المجتمع العراقي، وضعف الهوية الوطنية، وتزايد الانقسامات الاجتماعية والسياسية على أسس قومية ودينية وطائفية، والتدخلات الخارجية التي زادت من النزاعات، وانتشار البطالة والشعور بالحرمان، والذي يتولد من الفساد المستشري في البلاد، والذي يعتبر العائق الرئيسي امام الحكم الراشد والتنمية من جهة، وزيادة النزاعات من جهة أخرى.

الخاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة أثر ضعف الحكم الراشد في تفاقم النزاعات الداخلية، وقد جمعت الدراسة ما بين الجانبين النظري، والتطبيقي من خلال، دراسة حالة العراق كنموذج للدراسة، وعبر توزيع الاستبيانات على عينة من المجتمع العراقي، وبعد تحليل النتائج وكذلك الاخذ بالجانب النظري توصلنا الى مجموعة من النتائج، وكانت لدينا مجموعة من التوصيات والمقترحات وهي:-

أولا: النتائج

١- ان الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين، لذلك فالحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم.

٢- النزاع جزء من طبيعتنا البشرية، المبنية على التنوع والاختلاف في الرؤى والأفكار ووجهات النظر المتباينة تجاه القضايا المشتركة، وكلما استطعنا أن نحصر النزاع في مديات التباين والاختلاف في الرؤى فسيكون له نتائج إيجابية ويصبح نزاعا بناءاً، ولكن إذا تفاقم ودخل دائرة العنف فسينتج أضرارا مادية ومعنوية ويصبح نزاعا هداما.

٣- أن العراق يعاني من ضعف في الحكم الراشد، بسبب عدم تحقق معايير الحكم الراشد بنسب عالية في المجتمع، وان الإخفاق في الالتزام بهذه المعايير قد تسبب في تفاقم النزاعات الداخلية، وذلك لان أطراف عديدة تشعر بالتهميش، وعدم المشاركة في السلطة، وان الحكومة لا تحقق التوزيع العادل للثروة، وليس لها الكفاءة والفاعلية لتنفيذ الخدمات العامة في جميع مناطق العراق وبدون تمييز، وبسبب فقدان الشفافية وضعف المسائلة والمحاسبة فان الفساد لا زال ينخر في جسم الدولة، وكل ذلك يؤدي الى استمرار النزاعات.

٤- ان مؤسسات الدولة لوحدها لا تستطيع تحقيق الحكم الراشد، وظهر لنا من نتائج الاستبانة بان منظمات المجتمع المدني في العراق لا تستطيع أن تؤدي دورا ملموسا في ممارسة الرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها، وأن القطاع الخاص مع القطاع الحكومي لا تستطيع أن توفر فرص العمل في المجتمع، مما يزيد من حالات البطالة، وعدم الحصول على فرص للتنمية، مما يدفع الناس للتوجه الى النزاعات للحصول على حقوقهم، وبهذا يظهر أن الحكم الراشد يتطلب وجود التكامل بين اركانه الثلاثة.

٥- لتخفيف النزاعات الداخلية، لا بد من الالتزام بالمعايير الدولية للحكم الراشد، وإعادة الثقة بين الحكومة وافراد الشعب من جهة، وبين الأطراف الفاعلة في المجتمع والذين يمثلون مكونات الشعب العراقي من جهة اخرى، وان خطط وبرامج الحكومة التي نفذتها بشكل نسبي، قد أثمرت عن وجود عدد من المواطنين راضين عن تنفيذ هذه البرامج، وبالتالي تحقيق جزء من احتياجاتهم، وان تحقيق الاحتياجات الأساسية، والمشاركة، والالتزام ببقية معايير الحكم الراشد سوف يجنب المجتمع من كثير من النزاعات الداخلية.

٦- الحكم الراشد له أدوار بارزة في إدارة وحل وتحويل النزاعات الداخلية، وذلك من خلال تطبيق معاييرها الأساسية وما يتضمنها من مؤشرات تفصيلية، والتي من خلالها تحقق توفير الأمن وتقليل العنف، وتقديم المساعدات الإنسانية، في مرحلة إدارة النزاع وحفظ السلام.

٧- يضمن الحكم الراشد جمع الأطراف من خلال بناء الثقة بإقرار الهويات المختلفة، والتعامل الحكيم معها، وعبر منحهم فرصة التشارك، وحق التعبير، توفر البيئة المناسبة لبدء المفاوضات وتحقيق الحوار المجتمعي وبالتالي المصالحة الوطنية، مرورا بالعدالة الانتقالية، وهي المرحلة التالية للتعامل مع النزاعات الداخلية والتي تعتبر مرحلة حل النزاعات وصنع السلام.

٨- في مرحلة تحويل النزاعات الداخلية وبناء السلام، يؤدي الحكم الراشد أكثر الأدوار تميزا، بالالتزام بحقوق الانسان، وكفاءة الحكومة وفعاليتها، واستجابتها لمطالب الجماهير، عبر ضبطها وتنظيمها، ورؤيتها الاستراتيجية، وضمان مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكل ذلك يضمن توجهها نحو تحقيق التنمية، مع ضمان محاربة الفساد "العائق الرئيسي للتنمية"، عبر الشفافية والمسائلة، وسيادة القانون.

٩- من خلال الدراسة الميدانية تبين لنا أن العراق نجح نسبيا ما في إدارة النزاعات، من خلال التطبيق النسبي لسيادة القانون، وبتحقيق جزء من الامن وتقليل العنف، في حين أن مرحلة حل النزاعات غير متحققة في البلد بسبب عدم نجاح برامج المصالحة المجتمعية، وعدم تحقق بناء الثقة بين الأطراف، وليس هناك ثقة بتنفيذ بنود الاتفاقات، وفي الوقت ذاته لم تستطع السلطة في العراق من تحقيق التنمية وتحسين أوضاع الشعب المعاشية، وهذه بالتالي لم تؤدي الى تحويل النزاعات الى نزاعات بناءة.

١٠- وأظهرت عينة الدراسة اتفاقها على وجود عدد من التحديات أمام الحكم الراشد في العراق، من بينها ضعف مؤسسات الدولة وعدم كفاءتها في تنفيذ البرامج، وعدم تكامل اركان الحكم الراشد في المجتمع العراقي، وضعف الهوية الوطنية، وتزايد الانقسامات الاجتماعية والسياسية على أسس قومية ودينية وطائفية، والتدخلات الخارجية التي زادت من النزاعات، وانتشار البطالة والشعور بالحرمان، والذي يتولد من الفساد المستشري في البلاد، والذي يعتبر العائق الرئيسي امام الحكم الراشد والتنمية من جهة، وزيادة النزاعات من جهة أخرى.

أولا: التوصيات:

١- إعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي، من خلال إعطاء الفرصة للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات، ويجب أن تصدر القرارات بالتشاور مع ممثلي الأطراف العراقية جميعها، وان تكون قرارات الحكومة المصيرية تصدر من مجلس الوزراء وليس من قبل من قبل السيد رئيس الوزراء.

٢- تفعيل برامج المصالحة الوطنية باليات وطنية وشعبية بعيدا عن المؤتمرات الشكلية والتجمعات الإعلامية، وإعطاء جميع الأطراف فرصة المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات.

٣- إطلاق اليد لهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، والمؤسسات الرقابية والقضائية الأخرى لمحاسبة الفاسدين، وفتح ملفات الفساد الموجودة لديها، دون أن يسمح لأحد التدخل في شؤونها.

٤- اتاحة البيانات المالية للعلن التزاما بقانون الإدارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤، والشفافية في الصرف، لإعطاء الثقة للمواطنين من جانب، والحد من الفساد في مؤسسات الدولة من جانب اخر.

٥- دعم منظمات المجتمع المدني للقيام بمهامها المجتمعية وكذلك لمراقبة أداء الحكومة، والدوائر المحلية.

٦- منع التحريض والدعوات الطائفية والاتهامات المتبادلة بين طوائف الشعب، والعمل على توحيد الرؤية، وبناء روح المواطنة والولاء للوطن قبل الولاءات الفرعية.

٧- الإسراع في إعادة اعمار المدن والقرى التي تهدمت بسبب الحروب والنزاعات السابقة، وعودة النازحين الى أماكن سكناهم، وتوفير الامن لهم.

٨- سحب كافة قوات الحشد الشعبي من المناطق التي تم تحريرها من أيدي (داعش) وتسليمها للشرطة الاتحادية والمحلية، لإعادة الثقة للأهالي للعودة الى مناطق سكناهم.

٩- الإسراع في حل الخلافات بين بغداد وحكومة إقليم كوردستان، والتي تجاوبت مع كافة مطالب الحكومة الاتحادية، لإنهاء معاناة الشعب في إقليم كوردستان.

١٠- وضع خطط لتنمية المهارات وبناء القدرات للعاملين في الوظائف العامة، لتحقيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.

١١- وضع خطط تنموية تشمل الاعمار وتقديم الخدمات لكافة المحافظات دون تمييز، وتوفير فرص العمل، وتحسين الظروف المعاشية للمواطنين.

١٢- الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالحكم الراشد وتوقيع البروتوكولات مع الأطراف الدولية التي تراقب أداء الحكومات بشأن تطبيق الحكم الراشد.